

# أساليب التحليل المحاسبي ودورها في الرقابة وتقويم الأداء

إعداد

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

كلية التجارة

## المبحث الأول : منهج وأساليب الرقابة وتقييم أداء الأفراد

### نشأة فكرة الرقابة

لقد ظهرت أهمية الرقابة منذ كبر حجم المشروعات بظهور مبدأ تقسيم العمل والتخصص والشركات المساهمة وما نتج عن ذلك من كثرة العلاقات بين المشروعات المختلفة وتعدد أصحاب المشروع الواحد وتنوع ملاكه بانفصال الملكية عن الإدارة إلى غير ذلك.

وقد ترتب على ذلك أن قام رجال الأعمال بنقل بعضاً من اختصاصاتهم ومسئولياتهم إلى الغير لعدم تملكهم الوقت الكافي ليقوموا بها بأنفسهم ، فعل سبيل المثال نجد في ظل شركات المساهمة يقوم الملاك بتفويض مجلس الإدارة للقيام بالنيابة عنهم بإدارة المشروع وبالمثل فإن مجلس الإدارة ينقل بعض السلطات إلى المديرين التنفيذيين بينما احتفظ لنفسه ببعض المهام وذلك لعدم وجود الوقت الكافي للقيام بها جميعاً ، وهكذا تستمر عمليات نقل السلطات والمسئوليات ، وبعد ذلك أصبح لكل فرد قام بتفويض غيره للقيام ببعض المهام نيابة عنه في حاجة إلى أدوات تساعد للتأكد من أن الأعمال الموكلة تسير وفقاً لما يجب وفي ضوء السياسات والخطط الموضوعية وبيان الاختلافات أولاً بأول والمسئول عنها وكيفية معالجتها وهذه هي الفكرة الرئيسية من عملية الرقابة على أداء الأفراد هذا وسوف نركز في هذه الورقة على الرقابة على أداء الأفراد ومراحلها ، ثم ننتقل بعد ذلك إلى مقومات نظام الرقابة الفعال ومستويات عملية الرقابة وتقييم الأداء ، ويختص الجزء الأخير بالإشارة إلى أساليب الرقابة وتقييم الأداء.

### مفهوم الرقابة على الأداء

تتمثل في الإجراءات والعمليات اللازمة للتأكد من أن عمليات تنفيذ ( الأداء الفعلي للفرد ) تتم وفقاً للمعايير والخطط الموضوعية مقدماً ، وبيان الاختلافات بين تلك المعايير والمخطط ، ثم دراستها وتحليلها للتعرف على نقاط الضعف والإسراف وتحديد مسبباتها والمسئول عنها وتقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة لتصحيحها ومنعها من الحدوث مستقبلاً ، وكذا التعرف على مواطن الكفاية والتوفير والعمل على تنميتها وتشجيعها ويتضمن هذا المفهوم النقاط الآتية :

١ - تتمثل الرقابة على الأداء في مجموعة الإجراءات والعمليات اللازمة للتأكد من أن التنفيذ الفعلي قد تم وفقاً لما هو مخطط من قبل .

٢ - تهدف الرقابة إلى اكتشاف الاختلافات بين المخطط مقدماً والمنفذ فعلاً حتى يتسنى للمسئولين على إدارة الوحدات الاقتصادية التوقف على نقاط الضعف والكفاية واكتشاف أسباب الانحرافات بنوعها السالب والموجب وتحديد المسئولين عنها .

٣ - اتخاذ الإجراءات المصححة التي تعمل على التقليل من الانحرافات السالبة ومنع تكرار حدوثها بقدر الإمكان وأخذها في الاعتبار عند وضع الخطط في المستقبل وتنمية الانحرافات الموجبة بكافة وسائل التشجيع والتي أهمها نظام الحوافز المادية والمعنوية حتى نهيئاً للمشروع فرصة التقدم.

## مراحل الرقابة

حتى تكون الرقابة فعالة وأكيدة ، وتحقق الأهداف تحقيقاً مؤكداً يجب أن تتضمن المراحل الآتية :

أولاً : تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها ، ووضع الطرق المثلى لتنفيذها وذلك في صورة جداول تفصيلية زمنية ، هذا مع التأكد من توافر مستلزمات الإنتاج في الوقت والمكان المناسبين منعاً لحدوث الاختناقات ليتمكن تنفيذ الخطة أى وجود خطة تترجم الأهداف في صورة كمية قابلة للقياس .

ثانياً : وضع المعايير الرقابية وهى تتضمن تحديد العلاقة بين الجهد المبذول والنتائج التى تعتبر أداء مرضياً، أى وجود مجموعة من المعايير التى تمثل الأهداف المخططة وتعتبر أداة قياس للأداء الفعلى .

ثالثاً : تتبع الأعمال عن طريق التوجيه والإشراف للتأكد من إنها أنجزت طبقاً للخطة المرسومة ، وفي ضوء المعايير الموضوعية وذلك بقصد اكتشاف كل انحراف عن المخطط في كل خطوة من خطواته فور حدوثه بقدر الإمكان مع تحديد نوعه وكميته .. أى توافر نظام فرعى لمتابعة الأداء الفعلى أولاً بأول .

رابعاً : دراسة وتحليل الانحرافات بقصد الوصول إلى دقائق الظروف التى أحاطت بحدوثها ومسببتها وتحديد المسؤولين عنها حتى يمكن الحكم على كفاية التنفيذ ومدى النجاح في وضع الخطط وتنفيذها، أى وجود نظام فرعى لتحليل الانحرافات .

خامساً : اتخاذ الإجراء المصحح الوقتى لمعالجة الظروف القائمة للانحراف السالب ثم الاقتراح في ضوء هذه التجربة بما يلزم لمنع تكراره وحدوثه في المستقبل سواء كان ذلك يمس المنهج ذاته أو ظروف العمل فضلاً عن اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنمية الانحرافات الموجبة ، وهذا يتطلب نظام فرعى يتضمن إجراءات معالجة الانحرافات .

## مقومات نظام الرقابة الفعال

حتى يحقق نظام الرقابة أهدافه يجب توافر المقومات الآتية :

١ - وجود جهاز إدارى كفاء : تعتبر الإدارة المسئولة عن تحقيق أهداف المشروع وإتمام الأعمال على خير وجه ويتطلب ذلك الاستخدام الأمثل للطاقات المادية والبشرية والإشباع الأمثل للحاجات والرغبات الإنسانية داخل المنظمة وخارجها ، ويجب أن تبذل الكثير من الجهود الإدارية لتحقيق الأهداف وهذا يتطلب إدارة رشيدة ملمة بالأسس العلمية لوظائفها ... ومن أهمها الرقابة حتى يمكنها أن تصل بالمشروع إلى بر الأمان ... وهنا يظهر دور الإدارة العلمية الرشيدة في مجال الرقابة .

٢ - وجود هيئة الموظفين : إن الموظفين هم الأداة التى ستحول النظام الموضوع في شكل أهداف وخطط وإجراءات ... إلى كيان نابض بالحركة والحياة .

فمهما توافرت المقومات السابقة بدون موظفين مدربين ذوى خبرة ودراية ومستوى فنى يصبح التنفيذ خاوياً كل ما يحمله اسمه الرنان فقط بهذا نرى أن للعنصر البشرى درواً هاماً في مجال الرقابة وخصوصاً لو اهتمت المنشأة باختياره وتدريبه ووضع وسائل التشجيع والحوافز .

٣ - توافر الوسائل الآلية لتشغيل البيانات : لا شك أن أحداث الوسائل الآلية لتسجيل البيانات وتصنيفها واستخراج النتائج مزايًا مختلفة من أهمها سرعة إعطاء البيانات المطلوبة فضلاً عن واقعها وانتظامها ،

وهذا من العوامل المهمة في مجال الرقابة لأن السرعة والدقة والانتظام يمكنوا الإدارة من اكتشاف الأخطاء والانحرافات ومواطن الضعف بسرعة وبالتالي توضح الإجراءات المصححة كما يمكن الإدارة من رسم سياستها وخططها في الوقت المناسب ومن هنا ظهرت أهمية الوسائل الآلية في مجال الرقابة .

٤ - مجموعة أساليب الرقابة المحاسبية وغير المحاسبية : يلزم توافر مجموعة من الأساليب التي يستعين بها الجهاز الإداري والموظفين في القيام بإجراءات الرقابة واختيار هذه الأساليب يتوقف على ظروف كل مشروع وطبيعة العمليات والمستوى الإداري .

### مستويات الرقابة على الأداء

للخريطة التنظيمية للمشروع دوراً هاماً في مجال الرقابة لأنها توضح الصلات الرأسية والأفقية بين المراكز المختلفة فضلاً عن بيان علاقة الوظائف ببعضها البعض وهذا له شأن عظيم لا ينكر بالنسبة للرقابة والمراقبة الداخلية معاً لأن التوجيه والرقابة يتطلبان وجود قنوات اتصال بين مختلف أعضاء الجهاز التنظيمي سواء على المستوى الأفقي بين الوظائف ذات المستويات الإدارية الواحدة أو على المستوى الرأسي بين الوظائف ذات المستويات الإدارية المختلفة ، ويتوقف نجاح المشروع في تحقيق أهدافه إلى حد كبير على سهولة وسرعة الاتصال الذي يتم بين مختلف وحداته وتظهر قنوات أو خطوط الاتصال واضحة من خلال الهيكل التنظيمي والمستويات الإدارية المختلفة وترجع أهمية تحديد المستويات الإدارية في المشروع في مجال الرقابة عنه في أي مجال آخر حيث أنها تؤثر تأثيراً ملحوظاً في خطوات الرقابة ولاسيما عند اختيار الأساليب الرقابية حتى تتناسب مع كل مستوى .

ويمكن تقسيم الرقابة إلى أربعة مستويات هي :

١ - مستوى الإدارة العليا : ويمثلها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وهو المسئول الأول ويتولى محاسبة مستوى الإدارات عن الأداء الفعلي في ضوء ما كان يجب أن يتم وتعتبر التقارير من أهم أساليب الرقابة ويجب أن تكون مختصرة ومركزة على الانحرافات .

٢ - مستوى مديري الإدارات : ويختلف عددها من مشروع لآخر حسب حجم وطبيعة نشاط المشروع ، وهو المستوى الثاني وهو المسئول أمام مستوى الإدارة العليا وفي نفس الوقت يحاسب مستوى الأقسام من أدائهم الفعلي ومن أهم أساليب الرقابة معايير الأداء والموازنات التخطيطية والقوائم المالية المقارنة والتحليل باستخدام النسب المالية ويجب أن تكون التقارير أكثر تفصيلاً عن السابقة .

٣ - مستوى رؤساء الأقسام : حيث تتبع كل إدارة عدد من الأقسام لكل منها رئيس وهو المستوى الثالث الذي يعتبر مسئولاً أمام مستوى الإدارات وفي نفس الوقت يحاسب مشرفي الأقسام عن أدائهم الفعلي وتقسيم الرقابة بالتفصيل النسبي .

٤ - مستوى مشرفي الأقسام : بالنسبة لبعض الأقسام قد يتبعها أقسام أخرى فرعية يشرف عليها كل منها مشرف وتمثل هذه المستوى الرابع ويسأل رؤساء الأقسام عن أداء العاملين الفعلي .

### أساليب الرقابة على الأداء الفعلي

لقد سبق أن أشرنا إلى أن الرقابة الفعالة تمر بمراحل مختلفة هي تحديد المعايير أو المقاييس الرقابية وتقييم الأداء ثم معرفة الاختلافات وتحديد أسبابه ووضع وسائل العلاج المقترحة ،

ولتنفيذ هذه الخطوات السابقة على كافة المستويات يلزم وجود أساليب رقابية تمكن المسؤولين من أداء وظيفة الرقابة ، ومن هذه الأساليب :

١ - ففي مرحلة إعداد المعايير الرقابية تحتاج الإدارة إلى بيانات مختلفة عن الماضي والحاضر والمستقبل ، وتستقى تلك البيانات عن طريق :

أ - البيانات المالية التاريخية

ب - المعايير الرقابية المختلفة المعتمدة على التكاليف المعيارية أو التكاليف التقديرية .

ج - بيانات عن أبحاث السوق والعمليات الإنتاجية .

٢ - أما في مرحلة تقييم وقياس الأداء عن طريق المتابعة والإشراف والتوجيه تستخدم أساليب مختلفة من أهمها :

أ - الملاحظة المباشرة .

ب - التقارير الرقابية التي تتضمن بيانات مقارنة عن الأداء المخطط والأداء الفعلي والانحرافات .

٣ - وفي مرحلة التحليل للانحرافات تستخدم أساليب عديدة أهمها :

أ - التحليل باستخدام أسلوب تحليل التعادل .

ب - التحليل باستخدام أسلوب القوائم المالية المقارنة .

ج - التحليل باستخدام النسب المالية .

د - التحليل باستخدام أساليب الإحصاء والرياضة .

ويمكن تقسيم أساليب الرقابة السابق الإشارة إليها إلى أساليب محاسبية وأخرى غير محاسبية ومن أهم الأساليب المحاسبية التقليدية ما يلي :

أ - التكاليف المحددة مقدماً كأداة لوضع الخطط والمعايير الرقابية .

ب - التكاليف الفعلية كأحد طرفي القياس .

ج - التحليل باستخدام تحليل التعادل .

د - التحليل المالي باستخدام أسلوب المقارنات لمعرفة أسباب وأنواع الانحرافات .

تقييم الأداء :

يعتبر تقييم الأداء من متمات عملية الرقابة وهي تتم بعد كل مرحلة من مراحلها ، وتتمثل في إبداء الرأي العام ما إذا كان العمل المنجز بصفة عامة قد تم بطريقة مرضية أم لا ، مع الأخذ في الاعتبار نواحي الإيجاب ونواحي القصور التي حدثت ، ثم اتخاذ مجموعة من التوصيات والإرشادات التي من شأنها تنمية نواحي الخير ومعالجة نواحي التقصير وكذلك التوصية بالثواب والعقاب . ولا يجوز الاعتقاد أن عملية تقييم الأداء منفصلة عن عملية الرقابة ، أو أنها تتم في المرحلة النهائية منها بل هي ملازمة لكل جزئية من جزئيات الرقابة ، وهي أساس اتخاذ القرارات المصححة.

## المبحث الثاني : نماذج وتحليل القوائم المالية للتقويم والتطوير

### تمهيد

تعتبر الحسابات الختامية والميزانية العمومية من أهم مقاصد المحاسبة حيث تتضمن بيانات هامة عن نتائج الأنشطة التي قامت بها المنشأة خلال الفترة المعدة عنها ، كما تتضمن بيانات عن المركز المالي لها في نهاية الفترة ، ويستفيد منها فئات كبيرة من داخل المنشأة ومن خارجها .

ولما كانت هناك فئات عديدة من غير المتخصصين في المحاسبة يستخدمون البيانات الواردة بالحسابات الختامية والميزانية ، لذلك فإن هناك ضرورة ملحة لإعادة تصويرها بصورة مبسطة ، بعيدة نسبياً عن مصطلحات المحاسبة الفنية ، ومن هذه الصور بأن تكون في صورة قوائم أو كشوف ذات خانات متجاورة ويطلق على هذه الصورة " القوائم المالية" وهذا ما سوف نتعرض له تفصيلاً .

ولقد نظم هذا البند بحيث يركز على النقاط الآتية :

١ - مفهوم القوائم المالية .

٢ - الأسس المحاسبية لإعداد القوائم المالية .

٣ - قائمة الدخل .

٤ - قائمة المركز المالي .

٥ - قائمة تدفق الأموال .

٦ - تحليل القوائم المالية .

### مفهوم القوائم المالية

نظراً لأن إعداد الحسابات الختامية بالشكل التقليدي للحساب والذي يتمثل من جانبين ، الجانب المدين والجانب الدائن ، قد لا يتناسب مع غير المتخصصين في المحاسبة من ناحية ولا يساعد على المقارنات والتحليل المحاسبي واستنباط المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات المختلفة ، فقد رؤى إعداد تلك الحسابات على شكل قوائم عبارة عن خانات متجاورة ، وتبويب فيها نفس البيانات بطريقة متسلسلة حسب الأنشطة ، وحيث أن طريقة العرض الجديدة خرجت عن طريقة القيد المزدوج وشكل الحساب التقليدي فقد أطلق على هذه الحسابات الختامية اسم القوائم المالية.

وتعرف القوائم المالية بأنها أشكال جديدة لعرض البيانات الواردة بالحسابات الختامية والميزانية على شكل أعمدة متجاورة بطريقة تساعد على الدراسة والتحليل والاستنباط واتخاذ القرارات ولاسيما لغير المتخصصين في المحاسبة وتمثل القوائم المالية المتعارف عليها في :

(١) قائمة الدخل : وهي تحل محل حساب التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر في المنشآت الصناعية ، وتحل محل حساب المتاجرة والأرباح والخسائر في المنشآت التجارية.

(٢) - قائمة المركز المالي : وهى تحل محل الميزانية العمومية فى المنشآت الصناعية والتجارية .

(٣) - قائمة تدفق الأموال : وتوضح مصادر الأموال واستخداماتها خلال الفترة .

وسوف تتعرض لتوضيح أغراض وشكل ومحتويات كل قائمة بشئ من التفصيل فى الصفحات التالية.

### الأسس المحاسبية لإعداد القوائم المالية :

يقصد بالأسس المحاسبية بأنها القواعد الكلية التى تحكم العمليات المحاسبية من تسجيل وتحقيق وقياس وتوصيل وتقويم ، ويطلق عليها أحياناً أسم (المبادئ المحاسبية) أو الفروض المحاسبية أو السياسات المحاسبية ، والاصطلاح الأكثر شيوعاً هو (مبادئ) أو أسس ، ونحن نفضل أن نطلق عليها أسم القواعد المحاسبية .

وما زال هناك اختلاف بين المحاسبين حول الأسس ( القواعد ) المحاسبية التى تحكم إعداد القوائم المالية ولكن أكثرها قبولاً ما يلى :

١- أساس الشخصية المعنوية : ويقضى هذا الأساس بأن للمنشأة شخصيتها المعنوية المستقلة عن شخصية صاحبها ويمثل هذه الشخصية المعنوية مدير المنشأة بصفته الوظيفية ومن ثم تتم المعاملات والمكاتبات وغيرها باسم المنشأة

٢ - أساس الاستمرار : ويقضى بأن عملية التحديد والقياس والتوصيل المحاسبى تتم على أساس أن المنشأة مستمرة فى نشاطها وليست فى حالة تصفية ، وهذا يؤثر بدوره فى التقويم وتكوين المخصصات والاحتياطيات .

٣ - أساس الفترات المالية : ويقضى هذا الأساس بتقسيم حياة المنشأة إلى فترات زمنية قصيرة ، حتى يتسنى فى نهاية كل فترة معرفة نتيجة الأنشطة المختلفة وبيان المركز المالى وما يترتب على ذلك من ضرائب وفوائد وأرباح .

٤ - أساس الفورية : ويقضى هذا الأساس بحتمية تسجيل المعاملات أولاً بأول فور حدوثها حتى توضح الدفاتر والسجلات الموقف المالى لكل عملية بعد كل حركة معاملات ، وكذلك الموقف النقدى والمالى للمنشأة .

٥ - أساس الحيطة والحذر : ويقضى هذا الأساس بضرورة أن تأخذ المنشأة كل خسارة متوقعة فى الحسبان وتتغاضى عن كل ربح متوقع ، مع تكوين المخصصات لمقابلة الالتزامات وتكوين الاحتياطيات لدعم المركز المالى .

٦ - أساس الموضوعية : ويقضى هذا الأساس بأن تدعم كافة العمليات التى تقوم بها المنشأة بالمستندات وأدلة الإثبات النقدية حتى لا يكون للتقدير الشخصى أثر على حقوق الغير ولكن هناك حالات لا ملجأ منها من التقدير الشخصى ، ومن واجب المحاسب ومراجع الحسابات أن يطمئنا من ذلك وفقاً للمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة

٧ - أساس ثبات وحدة النقد : ويقوم هذا الأساس على افتراض ثبات وحدة النقد عند التحقيق والقياس والتوصيل بمعنى أن يكون التسجيل على أساس القيم التاريخية.

٨ - أساس التكلفة التاريخية : ويقضى هذا الأساس بقياس التكاليف والإيرادات المتعلقة بأنشطة المنشأة على أساس ما تم فعلاً وقت الصرف أو التحصيل وليس على أساس التكلفة الاستبدالية الجارية وتأسيساً على ذلك تقوم الأصول الثابتة عند إعداد قوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية ويجب إهلاكها على هذا الأساس.

٩ - أساس الثبات : ويقضى هذا الأساس بضرورة الثبات على إتباع السياسات والطرق المحاسبية من فترة زمنية إلى أخرى حتى تكون المقارنات موضوعية ، وإذا كان هناك ضرورة حتمية للتعديل فلا بد من الإفصاح عن ذلك والمبررات التي أدت إلى ذلك.

١ - أساس الإفصاح : ويقضى بضرورة إعداد القوائم المالية والتقارير بطريقة واضحة يسهل فهمها ومتابعتها وحتى تكون أكثر نفعاً وفائدة لمستخدميها.

١١ - الأهمية النسبية : ويقضى هذا المبدأ بالتغاضي عن تطبيق بعض المبادئ إذا كانت الظروف العملية تقضى بذلك وطالما أن النتيجة النهائية لا تتأثر تأثيراً ذا بال فمعالجة مصروف رأسمالي قيمته ٥ جنيه على اعتبار أنه إيرادي في منشأة تبلغ مصروفاتها مليون جنيه لا يؤثر تأثير ذو بال على نتيجة أعمال المنشأة.

قائمة الدخل :

مفهوم وهدف قائمة الدخل

تعتبر هذه القائمة ملخصاً للبيانات التي تظهر في الحسابات الختامية التي تعدها المنشأة خلال فترة مالية معينة . وتهدف هذه القائمة إلى إعطاء المعلومات الآتية :

١ - إيرادات المنشأة خلال فترة معينة .

٢ - نفقات ( تكاليف ومصروفات ) خلال فترة معينة .

٣ - بيان مجمل ربح العمليات التشغيلية في المنشآت الصناعية .

٤ - بيان صافي ربح المنشأة .

وليس هناك نموذجاً معيناً لشكل قائمة الدخل ، حيث يختلف من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة النشاط والشكل القانوني لها وطبيعة النظام الاقتصادي الذي تسير عليه الدولة .

نموذج قائمة الدخل في المنشآت الصناعية

تعتبر قائمة الدخل في المنشآت الصناعية ملخصاً للبيانات التي تظهر بكل من حساب التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر ، وتبويب فيها البيانات بحيث توضح ما يلي :

١ - الربح من التشغيل Operation Profit

٢ - مجمل الربح Gross Profit

٣ - صافي الربح قبل الضرائب Net Profit before Tax

٤ - صافي الربح بعد الضرائب Net Profit after Tax

وفي الصفحات التالية نموذجاً مبسطاً لشكل قائمة الدخل في المنشآت الصناعية يتضمن أرقاماً افتراضية للإيضاح.

قائمة الدخل لمنشأة التقوى الصناعية عن الفترة من ..... إلى .....

السنة المقارنة	مبلغ كلي	مبلغ جزئي	البيان
		١	إيرادات المبيعات
		٦	يطرح : التكلفة الصناعية للبضاعة المباعة
	٤		الربح من التشغيل
	٥		يطرح : مصروفات التسويق
			..... -
			..... -
			..... -
			..... -
	٣٥		مجمل الربح
	١		يطرح : المصروفات الإدارية والمالية
			..... -
			..... -
			..... -
			..... -
	٢٥		يضاف : إيرادات أخرى
	٥		صافي الربح قبل الضرائب
	٣		يطرح : مخصص الضرائب (فرضاً ٤ %)
	١٢		صافي الربح بعد الضرائب
	١٨		يطرح : التوزيعات من الربح
	١٥		الأرباح المرحلة لسنوات مقبلة
	٣		

## إيضاحات على قائمة الدخل في المنشآت الصناعية

- ١ - يقصد بإيراد المبيعات بأنه صافي كمية البضاعة مضروبة في سعر البيع ويمكن الحصول عليه من حساب المبيعات بدفتر الأستاذ العام .
- ٢ - تتمثل التكلفة الصناعية للبضاعة المباعة في كمية البضاعة المباعة مضروبة في متوسط تكلفة الوحدة .
- ٣- عند طرح التكلفة الصناعية للبضاعة من إيرادات المبيعات يكون الناتج هو مجمل الربح الناتج من التشغيل ويعطى دلالة عن نشاط العملية الصناعية .
- ٤ - تطرح تكاليف التسويق المختلفة من نقل ولف وحزم وعمولات ونحوها من ربح التشغيل يكون الصافي هو مجمل الربح ، وهو يماثل مجمل الربح الناتج من حساب المتاجرة .
- ٥ - تطرح المصروفات الإدارية والعمومية المختلفة من مجمل الربح وتضاف الإيرادات الأخرى مثل إيرادات الأوراق المالية والعقارات ونحوها يكون الناتج هو صافي الربح قبل خصم الضرائب .
- ٦ - يخصم بعد ذلك مخصص الضرائب من صافي الربح يكون الناتج هو صافي الربح القابل للتوزيع.
- ٧ - غالباً لا يوزع كل صافي الربح بل يحجز منه جزء لتمويل عمليات المنشأة ولتدعيم مركزها المالي في المستقبل ، فعن طريق طرح الأرباح الموزعة من صافي الأرباح القابلة للتوزيع يكون الباقي هو الأرباح غير الموزعة والمرحلة لسنوات مقبلة .

## قائمة الدخل في المنشآت التجارية

- هي ملخص للبيانات التي تظهر بكل من حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر في المنشآت التجارية ، وهي لا تختلف كثيراً عن قائمة الدخل في المنشآت الصناعية سوى أنه لا يظهر بها أي بيانات عن التكلفة الصناعية للبضاعة المباعة ، ولكن بدلاً منها يظهر تكلفة البضاعة المشتراة والمباعة .
- وفي الصفحة التالية نموذجاً مبسطاً لشكل قائمة الدخل في المنشآت التجارية.
- قائمة الدخل لمنشأة الإيمان التجارية عن الفترة من ..... إلى .....

البيان	مبلغ جزئي	مبلغ كلي	السنة المقارنة
إيرادات المبيعات	٢٥		
يطرح : تكلفة المبيعات	١٥		
مجمّل الربح		١	
يطرح : المصروفات الإدارية والمالية			
.....			
.....			

			..... -
			..... -
			..... -
			..... -
			..... -
	٢٥		..... -
	٧٥		صافي الربح
	٥		يضاف : إيرادات أخرى
	٨		صافي الربح قبل الضرائب
	٣٢		يطرح : مخصص الضرائب (فرضاً ٤ %)
	٤٨		صافي الربح القابل للتوزيع
	٤		يطرح : التوزيعات من الربح
	٨		الأرباح المرحلة لسنوات مقبلة

#### قائمة المركز المالي

هي كشف بموجودات والتزامات المنشأة في نقطة معينة من الزمن ، وتهدف هذه القائمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها ما يلي :

- ١ - بيان تحليل موجودات المنشأة التي تمتلكها أي الأصول المملوكة لها ولها قيمة .
  - ٢ - بيان بتحليل الحقوق التي على المنشأة سواء لصاحبها أو للغير (خصوم) .
  - ٣ - بيان مصادر الأموال واستخداماتها حتى نهاية السنة المالية .
  - ٤ - توضيح صافي حقوق الملكية وتمثل الفرق بين الموجودات والحقوق للغير أي الفرق بين الأصول والخصوم .
- ولأغراض إعداد قائمة المركز المالي تبويب الأصول والخصوم كما سبق الإيضاح من قبل على النحو التالي .
- أولاً : تبويب الأصول : تبويب الأصول إلى :
- ١ - أصول ثابتة : وهي التي تقتنى للمساعدة في أداء النشاط بطريق مباشر أو غير مباشر ، أي تقدم خدمات للنشاط : مثل المباني والآلات والأثاث ونحوها .
  - ٢ - أصول متداولة : وهي التي تقتنى بغرض المتاجرة فيها مثل البضاعة بكافة أنواعها والأموال لدى العملاء والأموال لدى المصارف وفي الخزينة ونحو ذلك .

ثانياً: تبويب الخصوم : تبويب الخصوم إلى :

٤ - خصوم طويلة الأجل ( ثابتة ) : وهى الالتزامات على المنشأة والتي يحين أجل أدائها في مدة أكثر من سنة مثل القروض طويلة الأجل.

٥ - خصوم متداولة ( قصيرة الأجل ) : وهى الالتزامات على المنشأة والتي يحين أجل أدائها في مدة أقصاها سنة مثل الدائنون والموردون والمستحقات الأخرى.

ويحكم ترتيب بنود الأصول والخصوم في قائمة المركز المالى مجموعة من القواعد ( الأسس ) المحاسبية والتي سبق أن تعرضنا لها.

#### المعادلات المحاسبية

من هذا التبويب يمكن استنباط بعض المعادلات المحاسبية والتي تفيد في تحليل قائمة المركز المالى لاستنباط معلومات تساعد في اتخاذ القرارات من هذه المعادلات ما يلى :

$$١ - الأصول = الأصول الثابتة + الأصول المتداولة.$$

$$٢ - الخصوم = الخصوم الثابتة (طويلة الأجل) + الخصوم المتداولة (قصية الأجل).$$

$$٣ - حقوق الملكية = الأصول - الخصوم.$$

$$= رأس المال + الأرباح غير الموزعة + الاحتياطيات (إن وجدت)$$

$$٤ - صافي رأس المال المعامل = الأصول المتداولة + الخصوم المتداولة .$$

$$٥ - مصادر الأموال = استخدامات الأموال .$$

$$٦ - مصادر الأموال = حقوق الملكية + الخصوم طويلة الأجل .$$

$$٧ - استخدامات الأموال = الأصول الثابتة + صافي رأس المال العامل .$$

ويمكن اشتقاق العديد من المعادلات المحاسبية الفرعية من المعاملات الرئيسية السابقة ، وكل معادلة لها مدلول معين وفي الصفحة التالية نموذجاً مبسطاً لقائمة المركز المالى به أرقاماً افتراضية للإيضاح .

قائمة المركز المالى لمنشأة سيف الإسلام التجارية في / /

البيان	مبلغ جزئى	مبلغ جزئى	مبلغ كلى	السنة المقارنة
أولاً : مصادر الأموال :				
حقوق الملكية				
رأس المالى	١			
يضاف : الأرباح	٢٥			
	١٢٥			

			٥	يطرح : المسحوبات
		١٢		- حقوق صاحب المنشأة
		٣		- الخصوم طويلة الأجل قروض ونحوها
xxxx	١٥			جملة مصادر أموال المنشأة
				ثانياً : استخدامات الأموال
				الأصول الثابتة (بالقيمة الصافية)
		٢		- أراضي
		٣		- عقارات
		٣		- آلات ومعدات
		١٥		- سيارات
		٥		- أثاث
xxx	١			جملة الأصول الثابتة
				الأصول المتداولة
			٤	- بضاعة
			٢٥	- عملاء
			٥	- مدينون
			٥	- استثمارات قصيرة الأجل
			١	- البنوك والخزينة
			٥	- أرصدة مدينة أخرى
		٩		جملة الأصول المتداولة
				يخصم : الخصوم المتداولة
			٢	- موردون
			١	- دائنون
			٥	- مستحقات
			٥	- مخصصات
		٤		جملة الخصوم المتداولة
xxx	٥			صافي رأس المال العامل
xxx	١٥			جملة استخدامات أموال المنشأة

## قائمة التغيرات في حقوق الملكية

أحياناً يلحق بقائمة المركز المالى للمنشآت الفردية قائمة أخرى يطلق عليها قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وهى تعطى معلومات عن ما طرأ على حقوق صاحب المنشأة من زيادة أو نقص خلال الفترة المالية .

وبصفة عامة تزيد حقوق الملكية بالآتى :

١ - الإضافات إلى رأس المال خلال الفترة لتمويل عمال المنشأة.

٢ - الربح الذى تولد خلال الفترة وظهر وسجل في نهاية الفترة.

وتقل حقوق الملكية بالآتى :

١ - المسحوبات بكافة أنواعها سواء نقدية أو عينية.

٢ - الخسارة التى تولدت خلال الفترة وسجلت في نهاية الفترة.

ويمكن أن تظهر قائمة التغيرات في حقوق الملكية في نهاية الفترة المالية على النحو التالى :

### قائمة التغيرات في حقوق الملكية

البيان	مبلغ جزئى	مبلغ كلى
حقوق الملكية أول الفترة	١	
يضاف : الإضافات خلال الفترة	٢٥	
أرباح الفترة	٣٥	
يطرح : المسحوبات خلال الفترة	١	١٦
خسارة الفترة ( إن وجدت )	....	
		١
حقوق الملكية في نهاية الفترة		١٥

## قائمة تدفق الأموال

هى قائمة تعبر عن حركة الأموال خلال فترة معينة وهى السنة المالية بهدف بيان مصادر الأموال وكيفية استخدامها خلال السنة المالية ولذلك يطلق عليها أحياناً اسم : قائمة الموارد المالية واستخداماتها .

وتهدف هذه القائمة إلى إعطاء المعلومات الآتية :

١ - تحليل مصادر الأموال الإضافية التي تمت خلال السنة المالية .

٢ - تحليل استخدامات الأموال خلال تلك الفترة .

وتساعد هذه القائمة في تصميم السياسات المالية وأثرها على كفاءة إدارة الأموال ، كما تساعد في مجال التخطيط والرقابة المالية وتقييم الأداء ومعرفة الاتجاهات في إدارة الأموال ومعالجتها وحتى نستطيع إعداد هذه القائمة يلزم مقارنة قائمة الدخل وقائمة المركز المالي للمنشأة خلال سنتين متتاليتين - السنة الأخيرة والسنة التي قبلها مباشرة فعن طريق مقارنة التغير في عناصر تلك القوائم يمكن معرفة مصادر الأموال والاستخدامات ، كذلك تعرف بعض بنود التكاليف والمصروفات التي تعتبر مصدر تمويل ذاتي :

ومن أهم مصادر الأموال خلال الفترة ما يلي :

١ - صافي ربح العام .

٢ - الاستهلاك عن العام .

٣ - التكاليف والمصروفات غير النقدية ( المسحوبة دفترياً ولم تدفع ) مثل إيجار المبنى المملوك .

٤ - النقص في قيمة الأصول الثابتة والمتداولة الناجمة عن المعاملات مثل البيع .

٥ - الزيادة في قيمة الخصوم طويلة الأجل وقصيرة الأجل الناجمة عن المعاملات مثل الاقتراض .

٦ - الزيادة في رأس المال ( الإضافات إلى رأس المال أو الحساب الجاري ) .

ومن أهم مجالات استخدامات الأموال خلال الفترة ما يلي :

١ - خسارة العام إن وجدت .

٢ - الزيادة في قيمة الأصول الثابتة والمتداولة الناجمة عن المعاملات .

٣ - النقص في قيمة الخصوم طويلة الأجل وقصيرة الأجل الناجمة عن التسديدات .

٤ - مسحوبات صاحب المنشأة .

ويجب أن يتساوى مجموع مصادر الأموال مع مجموع الاستخدامات وتظهر هذه القائمة على الشكل الموضح بالصفحة التالية .

قائمة تدفق الأموال

مبلغ كلي	مبلغ جزئي	البيان
		مصادر الأموال
	xx	- صافي الربح العام ( إن وجد )
	xx	- الاستهلاكات عن العام
	xx	- مصروفات غير نقدية ( محتسبة )
	xx	- زيادة في قيم خصوم طويلة الأجل .
	xx	- زيادة في قيم خصوم قصيرة الأجل .
	xx	- نقص في قيم أصول ثابتة .
	xx	- نقص في قيم أصول متداولة .
	xx	- إضافات إلى رأس المال
xxxx		جملة مصادر الأموال
		استخدامات الأموال
	xx	- خسارة العام ( إن وجدت )
	xx	- نقص في قيم خصوم طويلة الأجل
	xx	- نقص في قيم خصوم قصيرة الأجل
	xx	- زيادة في قيم أصول ثابتة .
	xx	- زيادة في قيم أصول متداولة .
	xx	- مسحوبات صاحب المنشأة
xxxx		جملة استخدامات الأموال

حالة تطبيقية على قائمة تدفق الأموال

فيما يلي قائمة المركز المالي لمنشأة جيل النصر المنشود عن سنتي ١٩٩١م ، ١٩٩٢ ( الأرقام بالآلاف الجنيهات )

البيان	١٩٩٢	١٩٩١	البيان	١٩٩٢	١٩٩١
<u>حقوق الملكية</u>			<u>الأصول الثابتة</u>		
رأس المال	٣٥	٣	أراضي	١	١٢
أرباح مجمعة	١	٨	آلات ومعدات	٢٥	١٨
خصوم طويلة الأجل	-	-	أثاث وتجهيزات	٧	٦
قرض برهن	٤	٥	<u>الأصول المتداولة</u>		
<u>خصوم متداولة</u>			بضاعة	٩	٦
دائنون	١	٢	عملاء ومدينون	٤	٣
مستحقات	٣	-	بنك	١	٢
مجمع إهلاك الأصول الثابتة	٧	٥	صندوق	٤	٣
	٦	٥		٦	٥

ولقد حصلت على المعلومات والإيضاحات الآتية :

- ١ - ظهرت الأصول الثابتة بالتكلفة وبلغ إهلاكها عن عام ١٩٩٢ مبلغ ٢ جنيه .
- ٢ - بلغ صافي أرباح سنة ١٩٩٢ مبلغ ٣ جنيه سحب صاحب المنشأة منه مبلغ ١ جنيه .
- ٣ - قامت الشركة ببيع قطعة أرض لعدم الحاجة إليها بمبلغ ٢ جنيه .
- ٤ - بلغت الإضافات إلى رأس المال مبلغ ٥ جنيه

وفي ضوء البيانات والمعلومات السابقة تظهر قائمة تدفق الأموال

قائمة تدفق الأموال لمنشأة جيل النصر المنشود عن سنة ١٩٩٢

البيان	مبلغ جزئى	مبلغ كلى
مصادر الأموال		
- صافى الربح	٣	
- الاهلاك	٢	
- زيادة رأس المال	٥	
- نقص فى الأراضى	٢	
- نقص فى البنك	١	
- زيادة فى المستحقات	٣	
		١٦
استخدامات الأموال		
- زيادة فى الآلات ( إضافات )	٧	
- زيادة فى الأثاث	١	
- زيادة فى البضاعة	٣	
- زيادة فى رقم العملاء والمدينين	١	
- زيادة فى الصندوق	١	
- سداد قسط من القرض (برهن)	١	
- نقص فى الدائنين	١	
- توزيعات أرباح	١	
		١٦

تحليل القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية السابقة وغيرها المنشورة وغير المنشورة من أهم مصادر البيانات المالية التى يعتمد عليها المحلل المالى بهدف تقويم أداء المنشأة ومعرفة المركز المالى لها واتخاذ بعض القرارات الإدارية والاستثمارية وغيرها. وهناك أساليب عديدة لتحليل القوائم المالية ، مذكورة تفصيلاً فى مؤلفات المحاسبة الإدارية، ولكن فى هذا المقام سوف نركز على أسلوبين أساسيين هما :

١ - أسلوب المقارنات

٢ - أسلوب التحليل المحاسبي باستخدام النسب المالية

وفيما يلي نبذة موجزة ومختصرة عن كل أسلوب من هذه الأساليب مع أمثلة رقمية توضيحية.

القوائم المالية المقارنة

من أهم طرق المقارنات ما يلي :

١ - مقارنة العناصر الظاهرة بالقوائم المالية بمثلاتها في سنوات سابقة ، فمثلاً يقارن رقم مجمل الربح في سنة ١٩٩١ برقم مجمل الربح في سنة ١٩٩٢ ، أو يقارن رقم الأصول الثابتة في سنة ١٩٩١ برقم الأصول الثابتة في سنة ١٩٩٢ وهكذا.

٢ - مقارنة العناصر الظاهرة بالقوائم المالية في سنة معينة بمثلاتها في سنة الأساس ، بمعنى قد تختار سنة معينة كسنة أساس ثم تقارن أرقام أى سنة مالية تالية بأرقام سنة الأساس ، فعلى سبيل المثال لو أختيرت أرقام سنة ١٩٩٩ كسنة أساس ، فتقارن أرقام سنة ١٩٩١ بسنة ١٩٩٩ وتقارن أرقام سنة ١٩٩٢ بسنة ١٩٩٩ وهكذا .

٣ - مقارنة العناصر الظاهرة بالقوائم المالية لمنشأة معينة بأرقام نفس العناصر الظاهرة بالقوائم المالية لمنشأة أخرى تعمل في نفس النشاط في سنة معينة أو لعدة سنوات.

٤ - مقارنة عناصر القوائم المالية لمنشأة معينة بمتوسط قيمة هذه العناصر للمنشآت التي تمثل في نفس النشاط سنة معينة أو لعدة سنوات.

ويتطلب تطبيق طرق التحليل عن طريق المقارنات توافر بيانات ومعلومات عن سنوات سابقة وعن المنشآت التي تعمل في نفس النشاط ، ولذلك لا يصلح للمنشآت الحديثة .

ويعاب على التحليل عن طريق المقارنات ما يلي :

١ - أن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية وغيرها من سنة لأخرى وهذا أمر حتمى يجعل نتائج عملية المقارنة غير سليمة ومشكوك الاعتماد عليها في تكوين رأى معين أو في تقويم الأداء أو اتخاذ القرارات المختلفة.

٢ - أن اختلاف الظروف المتعددة من منشأة لأخرى يجعل كذلك نتائج عملية المقارنة غير سليمة ومشكوك الاعتماد عليها.

٣ - يؤدي التغير في قيمة النقد من عام إلى عام إلى أن تصبح عملية المقارنة غير سليمة فمثلاً مقارنة مجمل الربح في سنة ١٩٩٢ برقم مجمل الربح في سنة ١٩٩١ مفضل لأن قيمة النقد في سنة ١٩٩٢ أقل منها في سنة ١٩٩١ .

٤ - تعتمد المقارنات غالباً على أرقام الماضى أو أرقام منشآت أخرى ، وهناك احتمال أن تتضمن بيانات الماضى هذه إسراف وضياع وتبذير وإهمال وتقصير ، ولذلك يكون أساس المقارنة غير سليم.

٥ - يدخل التقدير الشخصى أحياناً في إعداد القوائم المالية وأنها تعتمد على أساس محاسبية وهذا قد يختلف من عام إلى عام ومن منشأة إلى أخرى.

وبالرغم من العيوب السابقة إلا أننا نجد كثيراً من المنشآت تعتمد كثيراً على طرق المقارنات ، ونجد أن القوائم المالية تتضمن خانة للسنة السابقة.

وفي الصفحة التالية مثلاً تطبيقاً على أحد طرق التحليل باستخدام المقارنات

مثال على التحليل عن طريق المقارنات

البيانات التالية مستقاه من دفاتر وسجلات منشأة جيل النصر المنشود عن سنوات ١٩٩١ و ١٩٩٢ .

صافي المبيعات	مجمل الربح	صافي الربح	حقوق الملكية	الأصول الثابتة	الأصول المتداولة	
٢	٢٥	١	١	٥	٤	١٩٩١
٢٤	٢٤	١٢	١١	٥٥	٦	١٩٩٢

والمطلوب بيان مقدار التغير ونسبته المئوية

أولاً : التحليل بالأرقام المقارنة المطلقة .

البيان	١٩٩١/١٢/٣١	١٩٩٢/١٢/٣١	مقدار التغير	% للتغير
- الأصول الثابتة	٥	٥٥	٥	١ %
- الأصول المتداولة	٤	٦	٢	٥ %
- حقوق الملكية	١	١١	١	١ %
- المبيعات	٢	٢٤	٤	٢ %
- مجمل الربح	٥	٤٨	٢	٤ %
- صافي الربح	٢	٢٤	٤	٢ %

التحليل المحاسبي للقوائم المالية باستخدام النسب المالية .

نظراً لعيوب أسلوب المقارنات السابق الإشارة إليها وخصوصاً فيما يتعلق بعدم ربط قيم عناصر القوائم المالية موضع التحليل بعضها البعض ، أتجه الباحثون نحو استخدام أسلوب النسب المعروف في علم الحساب في عملية التحليل المحاسبي ، وأطلق على هذا الأسلوب أسلوب التحليل بالنسب المالية وقد شاع تطبيق هذا الأسلوب في الحياة العملية وأخذ عدة اتجاهات كما انه قد مر بمراحل مختلفة وفي الآونة الأخيرة تمكن المحاسبون من الاستعانة بأساليب بحوث العمليات في تطبيق هذا الأسلوب وتوسيع نطاقه . وسوف نعطي بعض المعرفة عن مفهوم وأغراض أسلوب النسب المالية وأنواعها وتقييم صلاحيته في مجال الرقابة وتقييم الأداء ، وكيفية تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية مع أمثلة تطبيقية رقمية ، حيث أن تفاصيل هذا الموضوع يدخل في نطاق المحاسبة الإدارية وتأسيساً على ذلك سوف تتركز المناقشة الآن فقط على النقاط الآتية:

١ - مفهوم وأغراض التحليل باستخدام النسب المالية .

٢ - أنواع التحليل باستخدام النسب المالية .

- التحليل الراسي - التحليل الأفقي .

٣ - تقسيمات النسب المالية .

٤ - تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية .

### مفهوم النسب المالية

يقصد بالنسب المالية بأنها العلاقة بين عنصر وآخر في القوائم المالية ، وقد يكون هذا العنصر في نفس القائمة أو في قائمة أخرى ، فمثلاً ينسب رقم صافي الربح القابل للتوزيع إلى رأس المال وغير ذلك تحسب هذه النسب كما يلي :

إذا كان رقم صافي الربح القابل للتوزيع ١ جنيه ورقم صافي المبيعات ١ جنيه

النسبة المئوية لصافي الربح إلى صافي المبيعات تكون :

$$1 = 1 \times \frac{1}{1} = 100\%$$

وإذا كان رقم صافي الربح القابل للتوزيع ١ جنيه ومقدار رأس المال ٥ جنيه .

النسبة المئوية لصافي الربح القابل للتوزيع إلى رأس المال تكون .

$$20 = 1 \times \frac{1}{5} = 20\%$$

### أغراض النسب المالية

يساعد التحليل باستخدام النسب المالية كل من الأطراف الخارجية مثل المستثمرين والبنوك والموردين .. وكذا الأطراف الداخلية في مجالات من بينها ما يلي :

١ - قد يساعد في التنبؤ بقيم بعض العناصر في المستقبل ، إذ باستخراج النسب المالية لعنصر معين خلال فترة زمنية معينة ومعرفة الاتجاه يمكن التنبؤ بما سيكون عليه العنصر في المستقبل ، وهذا بدوره يساعد في مجال التخطيط .

٢ - يساعد في دراسة الهيكل التمويلي للمشروع - أهم مصادر التمويل.

٣ - تساعد النسب المالية في مجال الرقابة وتقييم الأداء فعن طريق مقارنة النسب المالية الفعلية بالنسب المالية المعيارية يمكن معرفة الانحرافات والتي يجب دراسة أسبابها.

٤ - تساعد النسب المالية في بعض القرارات الإدارية وخصوصاً فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية فمثلاً تساعد نسب الربحية في المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية.

#### تقسيمات النسب المالية

إنه من الأهمية بمكان أن ندرك أنه لا توجد نسبة مالية واحدة تعطي دلالة واضحة وكافية عن الموقف المالي للمنشأة وكفاءتها بل يجب إيجاد عدة نسب حتى يتسنى لنا تقييم المشروع من كافة جوانبه ، ولقد تعددت النسب المالية وقسمت إلى مجموعات وكل مجموعة تخدم غرضاً معيناً ، وأهم مجموعات النسب المالية ما يلي :

- ١ - مجموعة نسب الربحية .
- ٢ - مجموعة نسب السيولة .
- ٣ - مجموعة نسب المديونية .
- ٤ - مجموعة نسب التغطية .
- ٥ - مجموعة نسب النشاط .

تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية .

سوف نركز الآن على كيفية تحليل الأرقام الواردة بالقوائم المالية السابقة باستخدام النسب المالية المتعارف عليها وبيان مدلول النسبة وكيفية حسابها ( الأرقام افتراضية ) .

أولاً : مجموعة نسب الربحية

تهدف هذه المجموعة إلى بيان كفاءة الوحدة الاقتصادية في أعمالها ومدى سلامة السياسات التي تدير عليها في تسيير أنشطتها المختلفة ، وتتضمن هذه المجموعة نسب مالية توضح علاقة الأرباح بكل من المبيعات والأموال المستثمرة ومجموع حقوق الملكية ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي :

١ - صافي الربح على المبيعات .

وتهدف إلى بيان النسبة المئوية لصافي الربح عن كل ١ جنيه من المبيعات ، وقد يقصد بصافي الربح قبل خصم الضرائب أو بعد خصم الضرائب أو غير ذلك ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل على زيادة هامش الربح وتحسب هذه النسبة كما يلي :

صافي الربح على المبيعات =  $\frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$  ( نسبة مئوية )

صافي المبيعات

٢٥٠٠٠

= ١ × ٢٥ % =

١٠٠٠٠٠

أو = صافي الربح بعد الضرائب (نسبة مئوية)

صافي المبيعات

$$\frac{15000}{100000} \times 100\% = 15\%$$

٢- صافي الربح على مجموعة الأموال المستثمرة .

وتهدف هذه النسبة إلى بيان مقدار العائد على مجموعة استثمارات المنشأة وتحسب عن طريق إيجاد العلاقة بين صافي الأرباح قبل الضرائب أو بعد الضرائب إلى مجموعة أصول المشروع سواء أكانت ثابتة أو متداولة وكلما زادت هذه النسبة كلما كان طيباً ومطلوباً ، ويجب أن تقارن هذه النسبة بمعدل متوسط الربحية السائد في السوق لمعرفة مدى كفاءة إدارة المشروع في استخدام الأصول المتاحة وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{مجموع أصول المشروع}} = \text{مجموعة الأصول المستثمرة}$$
$$\frac{25000}{100000} = 25\%$$

أو

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{مجموع أصول المشروع}} = 10\% \text{ (نسبة مئوية)}$$
$$\frac{15000}{125000}$$

٣- صافي الربح على مجموعة حقوق أصحاب المشروع .

وتهدف هذه النسبة إلى بيان المقدرة الربحية لاستثمارات أصحاب حقوق المشروع والتي تتضمن رأس المال والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة وتهم هذه النسبة المستثمر المتوقع ، حيث يقارن هذه النسبة لعدة منشآت لأجل اختيار المنشأة ذات المعدل الأعلى ، وعموماً يجب أن يؤخذ عنصر الخطر التجاري عند المقاضلة ، ويجب أن تكون هذه النسبة عالية في حالة المنشآت التي تتعرض للخطر ، كما يجب أن تقارن هذه النسبة بمتوسط النسبة في الصناعة التي تعمل فيها المنشأة وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\frac{\text{صافى الربح قبل الضرائب}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} = \text{صافى الربح على مجموع حقوق أصحاب المشروع}$$

$$\frac{25000}{80000} = 30\%$$

$$100 \times 31.25\% =$$

$$\text{أو} = \frac{\text{صافى الربح بعد الضرائب}}{\text{صافى حقوق الملكية}} = 100 \times (\text{نسبة مئوية})$$

$$\frac{15000}{80000}$$

ثانياً : مجموعة نسب السيولة .

تهدف نسب السيولة إلى توضيح مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية أو الحالة ويقصد بالالتزامات العاجلة أو الحالة بأنها الديون الواجبة السداد خلال سنة معينة أى الخصوم المتداولة ، ويجب على المحلل المالى أن يدرس سلوك هذه النسب خلال فترة زمنية لمعرفة سلوك السيولة وعلاقتها بأرباح الشركة ، كما يجب أن تقارن هذه النسب بالنسب المعيارية التى قد تكون نسب سنة الأساس أو نسب منشأة تعمل فى نفس النشاط أو نسب الصناعة التى تعمل فيها الشركة ومن أهم مكونات هذه المجموعة ما يلى :

١ - نسبة السيولة .

تقيس مقدرة المنشأة على مقابلة الالتزامات الجارية عن طريق أصولها المتداولة ، وتحسب هذه النسبة كما يلى :

$$\frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}} = \frac{50000}{25000}$$

ويجب أن يلاحظ أنه قد تكون نسبة التداول مرتفعة ومع ذلك تكون المنشأة فى مركز لا يسمح لها بدفع التزاماتها الجارية بسبب أن معظم عناصر الأصول المتداولة ممثلة فى بضاعة من التى يصعب تصريفها بسرعة وبدون خسارة إلى نقدية .

## ٢ - نسبة السيولة السريعة .

تظهر مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها الجارية عن طريق أصولها المتداولة القابلة للتحويل إلى نقدية سائلة بسرعة ، أى بعد استبعاد رقم البضاعة لأنها تعتبر أقل العناصر المتداولة سيولة ، ولأنها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لبيعها ، وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\frac{20000}{25000} = \text{مجموع الأصول المتداولة - البضاعة} / \text{مجموع الخصوم المتداولة}$$

## - نسبة السداد السريع.

تقيس هذه النسبة مقدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من النقدية المتوافرة في البنك والصندوق أى استبعاد الأصول غير النقدية مثل البضاعة والمدينين وأوراق القبض والاستثمارات قصيرة الأجل ، وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\frac{5000}{25000} = \text{النقدية لدى البنك وفي الصندوق} / \text{مجموع الخصوم المتداولة}$$

## ٤ - طول الفاصل الزمني الدفاعي

تقيس هذه النسبة عدد الأيام التي يمكن أن تُغطَّى منها المصروفات الجارية للمنشأة بواسطة أصولها النقدية وشبه النقدية ، وتحسب عن طريق إيجاد العلاقة بين الأصول النقدية وتتضمن النقدية لدى البنك وفي الصندوق والاستثمارات قصيرة الأجل ومن المصروفات الجارية اليومية والتي تستخرج عن طريق قسمة المصروفات الجارية السنوية على ٣٦٥ يوماً ، وتوضح هذه النسبة المقدرة الدفاعية للمنشأة لسداد مصروفاتها الجارية بدون مشاكل وذلك في حالة انخفاض أو توقف الإيرادات ، وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\frac{365}{1} = \text{النقدية + الاستثمارات قصيرة الأجل} / \text{المصروفات الجارية السنوية}$$

= ٣٩ يوماً تقريباً .

(ويلاحظ قسمة المصروفات الجارية السنوية على ٣٦٥ يوماً لإيجاد متوسط المصروفات الجارية اليومية ) .

## ٥ - التوزيع النسبي لعناصر الأصول المتداولة

وتهدف هذه النسبة إلى إيجاد النسبة المئوية لكل أصل من الأصول المتداولة لمعرفة التوزيع النسبي لهذه الأصول نظراً لتفاوتها من حيث مدى سهولة وسرعة تحويلها إلى نقدية وتحسب هذه النسبة كما يلي :

- نسبة البضاعة إلى مجموع الأصول المتداولة :

$$\% \frac{30000}{50000} = \frac{\text{قيمة البضاعة}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} =$$

## - نسبة الذمم إلى مجموع الأصول المتداولة :

$$\% \frac{12000}{50000} = \frac{\text{رصيد الذمم}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} =$$

## - نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الأصول المتداولة :

$$\% \frac{3000}{50000} = \frac{\text{استثمارات قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} =$$

## - نسبة النقدية لدى البنك وفي الصندوق إلى مجموع الأصول المتداولة :

$$\% \frac{5000}{50000} = \frac{\text{نقدية لدى البنك وفي الصندوق}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} =$$

ثالثاً : مجموعة نسب المديونية.

يطلق على هذه المجموعة أحياناً اسم نسب الرفع المالي وتهدف إلى قياس النسبة المئوية للقروض إلى الهيكل المالي للمنشأة ، وتهم هذه المجموعة حملة السندات وأصحاب القروض الأخرى والموردين ، ويلاحظ أنه كلما زادت هذه النسبة كلما أدى ذلك إلى زيادة صافي حقوق الملكية ما دامت تكلفة الأموال المقترضة أقل من العائد على الأموال المستثمرة ومن أهم مكونات هذه المجموعة ما يلي :

## ١ - نسبة الخصوم إلى حقوق الملكية

تقيس المبالغ المقترضة والمستثمرة إلى حقوق الملكية أى توضح العلاقة بين رأس المال المقترض ورأس المال المملوك ، وتحسب كما يلي :

$$\text{الالتزامات طويلة الأجل} + \text{الالتزامات قصيرة الأجل} =$$

حقوق الملكية

$$\%55.5 = \frac{25000 + 20000}{80000}$$

٢ - نسبة الخصوم إلى مجموع الأصول

تقيس النسبة المئوية للخصوم إلى مجموع الأصول وكلما انخفضت هذه النسبة كلما زاد هامش الأمان لأصحاب القروض والديون ، كما تهتم هذه النسبة المستثمرين والمقرضين المتوقعين ، وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$= \frac{\text{الالتزامات طويلة الأجل} + \text{الالتزامات قصيرة الأجل}}{\text{نسبة مئوية ( صافي الأصول الثابتة + الأصول المتداولة )}}$$

صافي الأصول الثابتة + الأصول المتداولة

$$\%36 = 1 \times \frac{25000 + 20000}{125000}$$

٣ - نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى صافي الأصول الثابتة .

تقيس كفاية الأصول الثابتة المقدمة كضمان للقروض طويلة الأجل وتهتم هذه النسبة حملة السندات ومقدمي القروض طويلة الأجل المضمونة ، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما ارتفع هامش الأمان لأصحاب القروض وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$= \frac{\text{مجموع القروض طويلة الأجل}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} \times 100 \text{ (نسبة مئوية)}$$

$$= \frac{20000}{75000} \times 100 = 26.6\%$$

تهدف هذه المجموعة إلى بيان مدى الأمان الذي يمكن أن يكون لحملة السندات والقروض وفي سداد الفوائد الثابتة من الأرباح أو من النقدية السائلة وكلما زاد عدد مرات التغطية كلما زادت درجة الأمان .

ومعروف أن عجز المنشأة عن سداد تلك الفوائد يعرضها للإفلاس . ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي :

١ - نسبة تغطية الفائدة من الأرباح .

تقيس عدد مرات تغطية الفوائد الثابتة من صافي الربح قبل خصم الفائدة والضرائب وتحسب كما يلي :

$$\frac{\text{صافي الربح قبل خصم الفائدة والضرائب}}{\text{مقدار الفوائد الثابتة}} =$$

٣٠٠٠٠

$$\text{رات} \frac{\text{رات}}{٣٠٠٠} =$$

٢ - نسبة تغطية الفائدة من النقدية .

تقيس عدد مرات تغطية الفوائد الثابتة من النقدية لدى البنك وفي الصندوق وتحسب كما يلي :

$$\frac{٥}{٣} \text{ (مرة)} = \frac{\text{النقدية لدى البنك وفي الصندوق}}{\text{مقدار الفوائد الثابتة}} =$$

٥٠٠٠

$$\text{(مرة)} \frac{\text{(مرة)}}{٣٠٠٠} =$$

٢ - نسبة تغطية المصروفات الثابتة من الأرباح .

تقيس عدد مرات تغطية الأعباء الثابتة النقدية من صافي الربح قبل خصم الضرائب والفائدة وتحسب كما يلي :

$$\frac{٥}{٣} \text{ (مرة)} \dots = \frac{\text{النقدية لدى البنك وفي الصندوق}}{\text{مقدار الفوائد الثابتة}} =$$

٥٠٠٠

$$\text{(مرة)} = ١٠ \frac{\text{(مرة)}}{٣٠٠٠} =$$

خامساً : مجموعة نسب النشاط

يطلق على هذه المجموعة أحياناً اسم نسب الكفاية أو نسب الدوران وتهدف إلى بيان كفاءة إدارة المنشأة في إدارة مواردها المتاحة التي تتمثل في الأصول الثابتة وعناصر الأصول المتداولة . وكلما زادت عدد دورات هذه الأصول كلما كان الأفضل لأنه في كل دورة تزيد أرباح المنشأة ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي :

١ - معدل دوران البضاعة

يقيس هذا المعدل سرعة تحويل المخزون إلى مبيعات وكلما زادت عدد الدورات كلما أعطى مؤشراً على أن المنشأة لا تحتفظ بالمخزون لفترة طويلة أو أنه ليس لديها بضاعة راكدة والمعروف أن البضاعة تمثل رأس مال مجمد لذلك إذا نجحت إدارة المشروع في جعل رصيد البضاعة منخفضاً وقريب من الرصيد المرغوب كلما كان هذا مؤشراً إلى كفايتها وتحسب هذه النسبة كما يلي :

تكلفة المبيعات

$$= \text{متوسط المخزون} \times ٣٦٥ \text{ (ة)}$$

ويلاحظ على هذه النسبة ما يلي :

- حسب متوسط المخزون عن طريق إضافة مخزون أول المدة إلى مخزون آخر المدة وقسمة الناتج على ٢ .

- قسمنا تكلفة المبيعات على ٣٦٥ يوماً لتحديد متوسط تكلفة المبيعات اليومية وقد يرى بعض الكتاب قسمتها على رقم مخالف ومهما يكن فإن ذلك يتوقف على سياسة الشركة.

٢ - نسبة متوسط فترة التحصيل

تقيس هذه النسبة سرعة تحصيل المبالغ لدى العملاء أو طول فترة الائتمان ، وكلما قصرت هذه الفترة كلما كان ذلك أفضل لأن هذا يعني تخفيض المبالغ المجمدة في رصيد المدينين واستثمارها في مجال بديل يدر عائداً وتحسب هذه النسبة كما يلي :

صافي المبيعات الآجلة

$$\text{متوسط رصيد المدينين} \times ٣٦٥$$

ويلاحظ على هذه النسبة ما يلي :

- حسب متوسط المدينين عن طريق إضافة رصيد المدينين أول المدة إلى رصيد المدينين آخر المدة وقسمة الناتج على ٢ .

### ٣ - نسبة متوسط السداد

تقيس هذه النسبة سرعة سداد المبالغ المستحقة للموردين ، أى طول فترة الائتمان الممنوحة للمنشأة من الموردين وكلما طالت هذه الفترة كلما كان ذلك أفضل لأن هذا يعنى الاستفادة بأموال الغير فى المنشأة وتحسب هذه النسبة كما يلى :

$$\text{صافي المشتريات الآجلة} = \frac{\text{متوسط رصيد الموردين} \times 360}{\text{صافي المشتريات الآجلة}}$$

ويلاحظ على هذه النسبة ما يلى :

- حسب متوسط الموردين عن طريق إضافة رصيد الموردين أول المدة إلى رصيد الموردين آخر المدة وقسمة الناتج على ٢ .

- قسمنا صافي المشتريات على ٣٦٥ يوماً لتحديد متوسط المشتريات اليومية .

٤ - معدل دوران الأصول.

ويقيس هذا المعدل سرعة دوران أصول المنشأة سواء أكانت ثابتة أو متغيرة ، وكلما زاد هذا المعدل دل على كفاءة المنشأة فى إدارة أصولها ويحسب كما يلى :

$$\text{المبيعات} = \frac{\text{مجموع الأصول الثابتة والمتداولة العاملة}}{\text{المبيعات}}$$

ويختلف هذا المعدل من صناعة إلى أخرى حسب طبيعة الأصول وعموماً فإنه من المفضل مقارنة هذا المعدل بمتوسط معدل الصناعة التى تعمل فيها المنشأة ويجب استبعاد الأصول الغير عاملة من مجموع الأصول مثل الاستثمارات فى أوراق مالية أو عقارات إذا كان ذلك خارج نطاق نشاط المنشأة الرئيس

## المبحث الثالث : معايير الرقابة وتقويم الأداء في الإسلام

### مدلول المعيار لغة :

يقصد بالمعيار لغة : مقياس أو مقدار أو وزن أو شيء ذو مواصفات محددة مقبولة ومتعارف عليها، ويستخدم كأداة للتقدير والقياس، كما يقصد به المثل بكسر الميم وتسكين الثاء والذي يجب أن يكون الشيء المقيس مثله وبيان مدى الانحراف.

### مدلول المعيار في القرآن الكريم :

لم ترد كلمة معيار في ألفاظ القرآن الكريم، ولكن وردت كلمات تحمل معناها اللغوي مثل كلمة (مِثْلٌ) و (قَدْرٌ) و (وَزْنٌ) فقد قال الله تعالى : " مِثْلُ هَذَا فليعمل العاملون " (الصفات : ٦١)، توضح هذه الآية أنه يجب الالتزام بشرع الله (المنهاج) في عملهم حتى يدخلوا الجنة. كما قال الله سبحانه وتعالى : فَإِنْ آمَنُوا مِثْلَ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (١٣٧) صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ، (البقرة ١٣٧-١٣٨)، ومدلول هذه الآية أنه لو أن أهل الكتاب اتبعوا الهدى الذي اتبعه المؤمنون فقد اهتدوا إلى الحق وإلى الطريق المستقيم، وإن انحرفوا وأعرضوا عن الإيمان بمنهج الله فاعلم أنهم يريدون المخالفة والعداء واعلم يا محمد أن الله سينصرك عليهم، ومدلول كلمة مثل في الآيات السابقة تعنى المنهج والطريق والصبغة التي يجب أن يسير ويلتزم بها الناس وتعتبر أساساً لتقييم أعمالهم.

كما وردت كلمة قدر بمدلول التقدير والقياس، مثل قوله تبارك وتعالى :

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر ٤٩)

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَبَارِكْ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ (فصلت ١)

وقوله جل وعلا : ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ (الفرقان ٢)

يستنبط من هذه الآيات أن كلمة القدر تعنى التحديد المسبق للشيء، فيقال قدر كل شيء ومقداره أى قياسه، وقدر الشيء بالشيء بقدره قدرا وقدرة : قاسه وقادرت الرجل الرجل مقادرة إذا قايسته وفعلت مثل فعله(١).

كما وردت كلمة معيار بمعنى "الوزن" ويقصد به شيء له مواصفات محددة توزن أو تقاس به الأشياء، ويجب أن تكون الأشياء الموزونة أو المقاسة في محاذاته فيقول الله تبارك وتعالى : وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ (الحديد ٢٥)

فلقد ورد في تفسير هذه الآية أى أنزلنا معهم الكتب السماوية الصادقة والقانون العدل الذى يحكم به بين الناس أى ما يوزن به ويتعامل به" (٢).

(١) ابن منظور، "لسان العرب : المحيط" بيروت - المجلد الثالث - صفحة ٣١ .

(٢) محمد على الصابوني، "صفوة التفاسير" دار القرآن الكريم - بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - المجلد الثالث - صفحة ٣٢٩.

ويقول سيد قطب في تفسير الميزان : بأنه الميزان الثابت والذي يرجع إليه الناس، لتقويم الأعمال والأحداث والأشياء والرجال، وتقييم عليه حياتها في مآمن من اضطراب الأهواء واختلاف الأمزجة، وتصادم المصالح والمنافع، ميزانا لا يحابي أحد لأنه يزن بالحق الإلهي للجميع ولا يحيف على أحد لأن الله رب الجميع (٣).

ويأمرنا الله سبحانه وتعالى في حياتنا أن نزن بالعدل، فيقول سبحانه وتعالى وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (الإسراء ٣٥)، وقال تعالى : وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ (٧) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ (الرحمن ٧ - ٩)

ولقد ورد في تفسير هذه الآيات أن الله أمر بالعدل عند الأخذ والعطاء لينال الإنسان حقه كاملاً، ولا يجب أن ننقص الكيل أو نطفف الميزان، ونجد أن هذا الأمر هو أساس استقامة الحياة البشرية<sup>(٤)</sup>. ولقد نادى به الأنبياء والرسول من قبل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، فعلى سبيل المثال نادى سيدنا شعيب قومه فقال لهم : يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَأَيْتُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ (٨٤) وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُّفْسِدِينَ (هود ٨٤ - ٨٥)

ويستنبط من الآيات القرآنية السابقة أنه ورد لكلمة معيار في القرآن مرادفات هي : مثل وتعنى النمط الذي يقتدى به، وقدر وتعنى الشيء المحدد مقدماً، ووزن وتعنى المقياس أو المكيال الثابت والذي يعتبر المرجع أو الدستور والذي على أساسه تقوم الأعمال والأحداث وتوزن أو تكال به الأشياء.

#### مدلول المعيار في السنة النبوية :

لقد ورد في السنة النبوية الشريفة العديد من الأحاديث التي ورد فيها كلمة : مثل، وقدر، ووزن وهي مرادفات لمدلول المعيار، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي : يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( ألا أنى أوتيت الكتاب ومثله معه )، وقال صلى الله عليه وسلم في حديث الزكاة : "أما العباس فإنها عليه ومثلها معه " قيل " أنه قد أحر الصدقة عنه عامين فلذلك قال ومثلها معها، ويفهم من كلمة مثل في هذه الأحاديث نفس القدر. وفي الحديث عن رؤية هلال رمضان يقول صلى الله عليه وسلم : ( صوموا لرؤيته، فإن غم عليكم فاقدروا له، ... "ويقصد بكلمة اقدروا له، أى قدروا له عدد الشهر حتى تكلموه ثلاثين يوماً).

كما وردت أحاديث عديدة عن المعيار بمعنى الوزن، فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها شربة ماء )، ويقصد بكلمة تزن، تعدل أو تساوى، كما ورد عن سفيان عن سماك بن حرب عن سويد بن قيس، قال: جلبت أنا ومخرقة العبدى بزا من هجر، فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : فساونما سراويل وعندنا وزان يزن لأجر، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ( يا وزان : زن وأرجح ) (٥) كما يوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بضرورة العدل في الميزان، فعن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( إذا وزنتم فأرجحوا ) رواه ابن ماجه، ويفهم من الأحاديث السابقة أن الوزن هو الشخص الذي يقابل الأشياء بعضها ببعض ويزن الشيء الموزون بالميزان، وأن الوزن هو العدل، ويقصد بكلمة أرجح أى اجعل الكفة تميل.

(٣) سيد قطب "في ظلال القرآن" دار الشروق، المجلد السادس، صفحة ٣٤٩٤.

(٤) سيد قطب - المرجع السابق - صفحة ٣٤٩٤.

(٥) ابن منظور، "لسان العرب : المحيط" مرجع سابق - صفحة ٤٤٧.

يستنبط من الفقرات السابقة أن مدلول المعيار في السنة النبوية لا يختلف عن مدلوله في القرآن ويعنى المثل أو القدر الذي يجب أن تكون الأشياء والأفعال مثله، كما أنه الميزان الذي تقوم على أساسه أعمال وتصرفات الناس وتقاس أو توزن به الأشياء.

### تعريف المعيار في الإسلام :

في ضوء مدلول المعيار في اللغة وفي القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة، نخلص إلى أن المعيار : "هو المثل أو القدر أو الوزن والذي يجب أن تكون الأفعال والتصرفات والأشياء مثله ويستخدم كأداة للقياس أو الوزن وتقييم الأداء".

ويوضح التعريف السابق المعالم الأساسية للمعيار في الإسلام والتي تتمثل في الآتي :-

- ١- للمعيار مواصفات محددة ومعروفة مقدماً.
- ٢- يجب أن يكون المعيار مقبولاً وذو صفة شرعية.
- ٣- يعتبر المعيار هدفاً يسعى كل فرد أن تكون أفعاله وتصرفاته متمشية معه.
- ٤- يعتبر المعيار مقياساً يستخدم في قياس الأعمال والتصرفات وميزاناً لوزن الأشياء.
- ٥- يعتبر المعيار وسيلة لتقويم الأفعال والتصرفات والأداء بصفة عامة.
- ٦- يطبق المعيار في كافة المجالات سواء أكانت عبادات أو معاملات.

هذا وقد يكون المعيار في صورة مجموعة من القواعد والأحكام والتعليمات التي يجب الالتزام بها حتى لا ينحرف عن الطريق المستقيم الذي أمرنا الله به، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى : **وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ** (الأنعام ١٥٣) وقد يكون في صورة مقاييس عينية ، وقد يكون في صورة أمهات عمل للعمل مثلها ولقياس العمل الفعلي عليها ومعرفة الاختلاف وسببه ثم الاقتراح بعلاجه.

### ذاتية معايير الأداء في الإسلام

تتصف معايير الأداء في الإسلام بعدة خصائص أساسية عامة تضيء عليها ذاتية معينة تجعلها عادلة وواقعة وتحقق ما نصبوا إليه من مقاصد، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :-

أولاً : الوسطية : (أن يكون المعيار وسطاً)

يقوم الإسلام على قاعدة الوسطية في الأمور أي التوازن بلا وكس ولا شطط ولا غلو ولا تقصير ولا طغيان ولا إفسار (٦) وقد قيل " خير الأمور أوسطها" ، وانطلاقاً من ذلك يجب أن يكون معيار الأداء سواء في مجال العبادات أو في مجال المعاملات وسطاً، ليس متشدداً يؤدي إلى تثبيط الهمم وتقويض العزائم، ولا متساهلاً فيؤدي إلى التسبب أي لا إفراط ولا تفريط.

(١) د/ يوسف القرضاوى، "الخصائص العامة للإسلام" مكتبة وهبي - القاهرة - ١٤٠١هـ - صفحة ١١٤.

ويعرف الوسط عند العرب بأنه الخيار والأجود والعدل، كما يقال قريش أوسط العرب نسبا ودارا أي خيرها(٧)، وحيث أن المعيار سيكون أداة للقياس والتقويم على الأعمال الفعلية، لذلك يلزم أن يكون عدلا وقسطاً حتى يقبل ويعتمد كمقياس، كما يعرف الوسط بأنه الاعتدال والقصد والخط المستقيم لأنه أداة القياس لمعرفة الانحراف ميئاً أو يساراً عن هذا الخط.

وأساس هذه الخاصية هو قول الله تبارك وتعالى : وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا (البقرة ١٤٣)

ومما ورد في تفسير هذه الآية : "أنها الأمة الوسط التي تشهد على الناس جميعاً فتقيم بينهم العدل والقسط، وتضع لهم الموازين والقيم وتبدي فيهم رأيها فيكون هو الرأي المعتمد ... وأنها الأمة الوسط بكل معاني الوساطة بمعنى الحسن والفضل والاعتدال والقصد(٨).

وفي مجال الإنفاق يقول الله تبارك وتعالى : وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعَدَ مَوْتًا مَّحْسُورًا (الإسراء ٢٩)

وقال تعالى في وصف المؤمنين والذين هم بمثابة القدوة والنمط الواجب أن يحتذى بهم : وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا (الفرقان ٦٧)

وتأسيساً على ما سبق، يلزم عند وضع معايير الأداء أن تكون وسطاً لا إفراط ولا تفريط ولا وكس ولا شطط ولا بخس ولا جور حتى تكون عدلاً في الحكم على سائر الأطراف.

ثانياً : الاستطاعة : (أن تكون معايير الأداء مستطاعة مرتبطة بالقدرات والطاقات) :

من أهم قواعد الإسلام العامة الواقعية والقابلية للتنفيذ في ضوء الظروف والملابسات ولا يجب أن نعتد على الخيال والأوهام، لذلك يلزم أن تكون معايير الأداء مرتبطة بقدرات وطاقات من سيقومون بعملية التنفيذ.

ودليل هذه الخاصية من القرآن الكريم : " لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا (البقرة ٢٨٦)

وقوله تعالى : وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا (الأعراف ٤٢)

وقوله : لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا (الطلاق ٧)

وتدل هذه النصوص جميعها على أنه لا يكلف الإنسان إلا في حدود طاقته، فالله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة طاقة الإنسان وكلفه من العبادات والأعمال في ضوء ذلك وأن ضعف الإنسان مرة أو تعب فلا يرجع ذلك إلى ثقل التكاليف ولكن إلى ضعف الهمة والعزيمة، ومهما يكن يجب أن نستشعر قول الله تبارك وتعالى : فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا (التغابن ١٦)

(٧) ابن كثير " تفسير القرآن العظيم " المجلد الأول - صفحة ١٩٠.

(٨) سيد قطب، " في ظلال القرآن " المجلد الأول - صفحة ١٣٠ - ١٣١.

ثالثاً : الأيسرية : ( أن تكون معايير الأداء يسيرة تتضمن مسموحات ) :

ترتبط الاستطاعة بالأيسرية ويقصد بها في الفكر الإسلامي أداء العمل من غير تعسف. فأحياناً قد يكون أداء العمل مستطاعاً ولكن بشق الأنفس وتأسيساً على ذلك، يلزم أن تكون المعايير يسيرة الأداء ذات مدى معين، وتترك مسموحات بحيث تستوعب ما يعترض العمل من صعوبات ومعوقات فمن القواعد الأساسية في الإسلام "المشقة تجلب التيسير".

ودليل هذه الخاصية من القرآن الكريم قول الله تبارك وتعالى : يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ (البقرة ١٨٥)، فما ورد في تفسير هذه الآية الكريمة أن اليسر من القواعد الكبرى في تكاليف هذه العقيدة كلها فهي يسيرة لا عسر فيها، وهي توحى للقلب الذي يتذوقها بالسهولة واليسر في أخذ الحياة كلها، وتطبع نفس المسلم بطابع خاص من السماحة التي لا تكلف فيها ولا تعقيد، سماحة تؤدي معها كل التكاليف وكل الفرائض وكل أنشطة الحياة الجادة وكأنها هي مسيل الماء الجاري .... مع الشعور الدائم برحمة الله وإرادته اليسر لا العسر بعبادة المؤمنين (٩).

ومن هدى النبي صلى الله عليه وسلم في مجال الأيسرية في أداء الأعمال سواء أكانت عبادات أو معاملات، يروى عنه ( أنه ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما، ما لم يكن إثماً ) [متفق عليه]، وكان يأمر ولاته بالتيسير وعدم التعسير، فقال صلى الله عليه وسلم: (بعثت بحنيفية سمحة) وقال أيضاً : (إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين)، وقال عليه الصلاة والسلام : (يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا) <sup>(١٠)</sup>، كما قال عليه الصلاة والسلام : (إن خير دينكم أيسره إن خير دينكم أيسره) [رواه أحمد]

ومن ناحية أخرى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بضرورة العمل حسب ما هو ويستعين بما يسره الله له من أساليب العمل ولا يجب التراخي والاتكال، فقال عليه الصلاة والسلام " ... اعملوا فكل ميسر لما خلق له " (رواه البخاري)، وقال أيضاً : " .... كل عامل ميسر لعمله " (رواه مسلم)، ومن هذا المنطلق وجد ما يطلق عليه بالرخص التي يأخذ بها المسلم وقت العسر والتي حثنا الرسول بأن نأخذ بها وهي ما يطلق عليها في الفكر الوضعي بالمسموحات.

نخلص من الفقرات السابقة أنه يجب أن يكون أداء المعيار ميسراً ومتى توافر فيه ذلك أصبح واجباً يعاقب من يقصر في أدائه حسب ما يراه ولي الأمر.

رابعاً : الفهم والوضوح : ( أن تكون معايير الأداء مفهومة وواضحة ) :

اهتم الإسلام كمنهج للحياة أن يفهم الفرد طبيعة العمل الذي يؤديه وعلى صاحب العمل أن يوضح له أسلوب الأداء ويعلمه ويديره على ذلك، لأن إحسان الأداء وفقاً للقواعد والمعايير الإسلامية مقرون بالفهم الصحيح، والتنفيذ الدقيق، كما دعى الإسلام إلى تطبيق قاعدة الشورى في وضع المعايير وتوضيحها.

ودليل خاصية الوضوح من القرآن الكريم، هو قول الله تبارك وتعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام : قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ (يوسف ٥٥)

(٩) سيد قطب "في ظلال القرآن" مرجع سابق، المجلد الأول صفحة ١٧٢.

(١٠) د. يوسف القرضاوي، "الخصائص العامة للإسلام" مرجع سابق ص ١٦١.

فمن المبررات التي اعتمد عليها سيدنا يوسف ليتولى أعمال الخزانة هي قدرته على إدارة الأمور وعلمه بطبيعة السلع وشئون التخزين، كما يستنبط من هذه الآية أن من يتولى عملاً يلزم أن يكون فاهماً لطريقة أدائه، ولقد كلف الله الرسل والأنبياء وأولى الأمر والدعاة بتوضيح شريعة الله للناس وتفهمهم كيفية التنفيذ، فقال تعالى : وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ (النحل ٤٤)

وقال أيضاً : فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ (التوبة ١٢٢)

ومن هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجال ضرورة أن يفهم العامل طبيعة العمل ويتدرب عليه، يحث الرسول على التعلم والتدريب فيقول : " ثلاثة لم يبلغوا الحنث، من سمع شيئاً فراجع حتى يعرفه " رواه البخاري عن أبي هريرة، ويستنبط من هذا الحديث أن الفرد لا يقدم على العمل حتى يفهمه ويجيده و حذر ولي الأمر من إعهد عمل ما إلى شخص ويوجد من هو أكفأ منه فقال عليه الصلاة والسلام عن الساعة، فقال : إذا ضيقت الأمانة فانتظر الساعة، قيل : يا رسول الله وما أضعها قال : (إذا وُسدَّ الأمر إلى غير أهله) [رواه البخاري].

وفي مجال المعاملات، أكد فقهاء المسلمين أن المتعاملين يجب أن يكونوا على علم بالقواعد الشرعية وبالموازين والمكاييل والحلال والحرام حتى تكون المعاملات صحيحة، ومما يروى في هذا الخصوص أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه، أنه كان يطوف في السوق، ويضرب بعض التجار بالدرّة ويقول : ( لا بيع في سوقنا إلا من يفقه، وإلا أكل الربا شاء أم أبي) <sup>(١١)</sup>

يستنبط من الأدلة السابقة أن تكون معايير الأداء معروفة ومفهومة من قبل العامل وأن يقوم صاحب العمل بتوضيحها وتدريب العامل على كيفية أدائها.

خامساً : المرونة : (يجب أن تكون معايير الأداء مرنة) :

تتضمن الشريعة الإسلامية مبادئ كلية عامة لها صفة الثبات وفرعيات وجزئيات تتسم بالمرونة والتكيف لمواجهة التطور البشرى والتغير المكاني والزمانى مما يجعلها صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، ويستحيل أن يوحى الإله العليم الحكيم الذى يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بشريعة عامة خالدة تخرجهم في دينهم أو تضيق عليهم في دنياهم، أو تعجز عن مواجهة الجديد من أحوالهم وأوضاعهم وقد وصفها بالكمال وأراد بها الرحمة واليسر ونفى عنها الحرج والعسر <sup>(١٢)</sup>.

وتأسيساً على ذلك يجب أن تتسم معايير الأداء بالسعة والمرونة بحيث تتكيف حسب تغيرات الإمكانيات والطاقات والقدرات والظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالعمل، وقد يتطلب ذلك تغييراً فيها على فترات دورية وأن تكون ذات مدى لتستوعب التغيرات الصغيرة المتوقعة وهذا كله في إطار قواعد ثابتة.

(١١) د / سيد نوح، "نظام المعاملات فى الإسلام : مضمونه ومغزاه" مجلة الاقتصاد الإسلامى، بنك ديبى الإسلامى، العدد ٣٠ جماد الأول ١٤٠٤هـ - فبراير ١٩٨٤م صفحة ١٢.

(١٢) د / يوسف القرضاوى " عوامل السعة والمرونة فى الشريعة الإسلامية " بحث مقدم إلى مؤتمر الفقه الإسلامى - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض (١٣٩٦هـ) بعنوان "جوب الشريعة الإسلامية" من مطبوعات إدارة الثقافة والنشر بالجامعة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، صفحة ٦٩-٧٠.

ومن أدلة المرونة في معايير الأداء والعمل من القرآن الكريم هي أن الله أورد - أصولاً ثابتة وحصراً المرونة في الفرعيات والجزئيات ووسائل التنفيذ وأساليبها فعلى سبيل المثال يقول الله سبحانه وتعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ (البقرة ٢٨٢)، فالقاعدة الثابتة هي الكتابة وتظهر المرونة في وسائل وأساليب الكتابة، ويقول جل شأنه في الشورى وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ (آل عمران ١٥٩)، فالقاعدة الأساسية هي الشورى في مناقشة الأمور، وترك الله صورة وكيفية وأسلوب الشورى حسب ظرف كل حال، فهذه النصوص تجمع بين الثبات في القواعد الكلية والمرونة في التنفيذ ولقد أشار القرآن إلى تغيير المعايير بتغيير قدرات وطاقات المجاهدين، ففي سورة الأنفال يقول الله : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ (٦٥) الْآنَ حَقَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ (الأنفال ٦٥ - ٦٦)، فيفهم من هذا النص القرآني العظيم أن المعيار الأول كان لكل عشرة من الكفار مجاهد (١ : ١)، ولما حدث ضعف تغير المعيار إلى اثنين من الكفار مجاهد صابر (٢ : ١).

ولقد أشار الرسول صلى الله عليه وسلم إلى قاعدة المرونة في مجال المعاملات إذ نجد أن النصوص الصحيحة التي جاءت بالتحريم قليلة نسبياً، وما لم يجرى نص بحله أو بحرمة فهو باق على أصل الإباحة وفي دائرة العفو الإلهي، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً وتلى : " وما كان ربك نسياً" رواه الحاكم وصححه وأخرجه البزار.

والسنة النبوية الشريفة وحياة الصحابة حافلة بالنماذج العديدة التي توضح المرونة والثبات، فكان الرسول ثابتاً في المسائل العقائدية والمبدئية، بينما كان مرناً في المواقف السياسية الحركية، فعلى سبيل المثال كان ثابتاً في موقفه من معاوية القرشي المخزومية التي سرقت ورفض وساطة وشفاعة أسامة بن زيد وقال : "أما أهلك من كان قبلكم، أنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والله لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطع يدها" [رواه البخاري ومسلم].

ولقد طبق رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدة المرونة في مجال معايير العبادات فكانت إجابته على أسئلة المسلمين تتوقف على قدرات واستطاعة السائل، فقد سأله رجل : يا رسول الله : اخبرني بعمل يدخلني الجنة، قال تعبد الله لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل الرحم، فما ادبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفلح إن صدق" (رواه البخاري ومسلم)، وفي حديث آخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صلى الصلوات لوقتها كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة " وعن بشير بن الخصاصية قال : "أتيت النبي صلى الله عليه وسلم لأبأيه، فشرط على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وأن أقيم الصلاة، وأؤدي الزكاة، وأن أحج حجة الإسلام، وأن أصوم رمضان، وأن أجاهد في سبيل الله، فقلت يا رسول الله فأما اثنتان فوالله ما أطيعهما الجهاد والصدقة، فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم يده ثم حركها فقال : فلا جهاد ولا صدقة فبم تدخل الجنة ؟ فقلت (إذا يا رسول الله أبأبائك، فبأباعتك كلهن" يتبين من الأحاديث السابقة أن معيار دخول الجنة قد اختلف من شخص لآخر حسب الطاقات، كما يتبين أنه كان يجيب عن السؤال الواحد بإجابات مختلفة حسب حال السائلين وقدراتهم.

ولقد طبق الصحابة الراشدين خاصية الثبات والمرونة اقتداءً برسول الله صلى الله عليه وسلم، مثل ثبات موقف أبي بكر من الامتناع عن أداء الزكاة وموقفه من خطأ خالد بن الوليد في حرب الردة (١٣) ولقد سارت مدارس الفقه الإسلامى على هذا المنهج، مستأنسين في ذلك بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحد حدوداً فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم من غير نسيان فلا تبحثوا عنها " [رواه الترمذى وابن ماجه] وبذلك تطبق المرونة في منطقة العفو التي سكت الله عنها. يتبين من النصوص القرآنية السابقة ومن الأحاديث النبوية الشريفة السابقة أن شريعة الإسلام تجمع بين الثبات والمرونة، ومن هذا المنطلق يجب أن تتسم معايير الأداء بالمرونة حسب تغير الطاقات والقدرات والأحوال وفي ضوء الاطار العام للقواعد الشرعية الكلية ما لم تؤدى المرونة لمخالفة نص أو قاعدة شرعية.

### أنواع معايير الأداء في الإسلام

يمكن تقسيم معايير الأداء في الإسلام إلى عدة أنواع والتي تتفاعل سويًا لتكون الإطار العام لما يجب أن يلتزم به الفرد حتى يسير على الطريق المستقيم الذي شرعه الله، وفيما يلي نبذة موجزة عن أهم أنواع المعايير في الإسلام.

#### أولاً : معايير العبادات :

تتمثل معايير العبادات في المثل والأهماء التي يجب أن يهتدى بها المسلم في علاقته بربه مثل الصلاة والصيام والزكاة والحج والجهاد والصدقات والبر وغيره ذلك من الفروض والسنن والنوافل.

هذا وتنقسم معايير العبادات إلى نوعين أساسيين هما :

١- معايير العبادات الواجبة وجوباً عينياً والتي يجب على كل مكلف أن تكون عبادته مماثلة على الصفة التي ورد بها الشرع، ومن امتنع عن أدائها فإن كان جاحداً لها فإنه يعتبر كافراً يقتل كافراً بعد أن يستتاب، وإن امتنع عن أدائها كسلاً يعتبر عاصياً ويعزر حسب ما ورد في كتب الفقه الإسلامى.

٢- معايير العبادات المندوبة (السنة والنفل) وتتمثل في العبادات التي يثاب فاعلها ولا يذم تاركها مثل صلاة السنن والنوافل، والصدقات التطوعية، وأداء العمرة، والتأسي برسول الله في الأفعال والأقوال والمظهر.

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الناس كيفية أداء هذه المعايير فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم : "صلوا كما رأيتموني أصلي" وقال : "خذوا عني مناسككم" وقال الله تبارك وتعالى : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا (الأحزاب ٢١)

ولقد أمر الله سبحانه وتعالى المسلمين بضرورة التفقه في الدين حتى يعرف المسلم كيفية العبادة الصحيحة، فقال تعالى هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (الزمر ٩)

وتجمع معايير العبادات بين الثبات والمرونة، وإن كان معظمها يميل إلى الثبات وذلك على النحو الذي سبق بيانه تفصيلاً.

(٣) د / يوسف القرضاوى " الخصائص العامة للإسلام" مرجع سابق صفحة ٢١٥.

## ثانياً : معايير المعاملات :

تتمثل معايير المعاملات في القواعد والأحكام الشرعية التي تنظم علاقة الفرد بغيره في مجال تبادل المنافع والخدمات والأموال وذلك عن طريق العقود والتصرفات والعلاقات مثل :

البيع ، والإجارة ، والشركة ، والوديعة ، والهبة، والكفالة ، والوكالة ، والرهن ، والحيازة ، والصلح ، والمزارعة ، والاستصناع، والمضاربة ، والجعالة، والحوالة، وغير ذلك من أمور المعاملات.

وتعتمد أحكام ومعايير المعاملات في تنفيذها على نقاء الذمة، وسلامة الضمير وحمل حال المسلم على الإصلاح أكثر مما تقوم على سن القوانين، فقد وضع الله الحدود التي حرم تجاوزها واستنبط الفقهاء القواعد والمعايير التي يجب الالتزام بها ثم أوجدوا في الناس القيم والمثل والأخلاق والتي تعتبر الضوابط عند التنفيذ.

ولقد اهتم الإسلام بمعايير المعاملات، فعلى سبيل المثال أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بإصلاح الموازين والمكاييل واتخاذ الصالح منها، وأن يكون الكيل والميزان هو الأساس في المبايعة فممنع بيع المجازفة وكان كل من رأى يبيع جزافاً في المدينة يضرب كما أمر بالدقة في المعاملة والصيرفة<sup>(٤)</sup>.

وتتسم معايير المعاملات بالمرونة بالمقارنة بمعايير العبادات وأساس ذلك القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يرد بشأنه نص من القرآن أو السنة يفيد التحريم، وفي هذا الخصوص يقول الدكتور القرضاوى : " تتمثل المرونة في إقرار كل شرط يتفق عليه المتعاقدان ما دام لم يخالف نصاً أو قاعدة شرعية، وبعبارة أخرى ما لم يحل حراماً أو يحرم حلالاً، وفي هذا جاء الحديث الشريف " المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً" [البخارى]<sup>(١٥)</sup>.

وتأسيساً على ذلك نجد أن الأحكام التفصيلية للمعاملات تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والمصالح، والأحوال، فرب قاعدة أو معيار يحقق مصلحة في زمن معين بينما يثير مفاصد في زمن آخر أو لمجتمع آخر، ولذلك ترك للمجتهدين أن يستنبطوا أحكام المعاملات من القرآن والسنة وإجماع الفقهاء.

ويحكم معايير المعاملات الأصول الآتية<sup>(١٦)</sup>:

- ١- الأصل الأول : إن الأساس في كل طرق المعاملات والكسب الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه.
- ٢- الأصل الثاني : حرمة وبطلان المعاملات التي تؤدي إلى أكل مال الغير ظلماً وعدواناً مثل : الربا والغصب والاختلاس والاحتكار.
- ٣- الأصل الثالث : الأمانة والصدق، وتحريم الغش والخداع والكتمان.
- ٤- الأصل الرابع : أن تحقق المعاملة النفع للفرد والمجتمع الإسلامى.

(٤) السيد محمد عاشور ، " التموين فى الإسلام " دار الاتحاد العربى للطباعة، القاهرة - ١٩٧٥م صفحة ٧٧.

(٥) د / يوسف القرضاوى، " الخصائص العامة للإسلام " : مضمونه ومغزاه "مرجع سابق ، صفحة ١٠ وما بعدها".

(٦) لمزيد من التفصيل والبيان يرجع إلى :

د / سيد نوح، "نظام المعاملات فى الإسلام : مضمونه ومغزاه " مرجع سابق، صفحة ١٠ وما بعدها.

٥- الأصل الخامس : أن تكون السلعة معلومة، ويمكن تسليمها، ولذلك نهى الإسلام عن المنابذة والملازمة وبيع الحيوان في بطن أمه.

٦- الأصل السادس : ألا تؤدي المعاملة إلى تضييع حق أو تقصير في واجب أو التعارض مع منهج الله.

٧- الأصل السابع : توثيق العقود بالكتابة والإشهاد أو ما يقوم مقام ذلك لئلا يكون هناك جحود أو إنكار.

ويحكم تنفيذ هذه الأصول ما يلي<sup>(١٧)</sup>:

١- الوازع النفسى : مثل الإيمان والتقوى والرقابة الذاتية.

٢- الوازع الاجتماعى : مثل التعاون وتبادل النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٣- وازع الجزء الدنيوى : ويتمثل في الخوف من نزع الله البركة من الكسب الحرام وكذلك استشعار أن الله سبحانه وتعالى يبارك في الكسب الحلال وأساس ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كل لحم نبت من حرام فالنار أولى به " وقول الله تبارك وتعالى : " يحق الله الربا ويربى الصدقات " (البقرة : ٢٨٩).

٤- وازع الجزء الأخرى : ويتمثل في الخوف من عذاب الله بسبب التعامل في الخبايا وإحباط الأعمال، واستشعار أن الله سبحانه وتعالى يبارك ويثبت من يتعامل في مجال الطيبات، ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى : وَمَا آتَيْتُمْ مِّن رَّبًّا لَّيْرَبُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَبُّو عِنْدَ اللَّهِ (الروم ٣٩)، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " لن تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع : منها عن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه " [رواه مسلم].

ثالثاً : معايير العزائم (العزيمة) :

ويقصد به اصطلاحاً :

يقصد بالعزم لغة، هو ما عقد عليه القلب من أمر يلزم تنفيذه ويتطلب ذلك صبر وجلد وقوة تحمل، وفي الحديث ليعزم المسألة أى يجِدُّ فيها ويقطعها<sup>(١٨)</sup>.

وأولو العزم من الرسل هم الذين عقدوا العزم وصبروا على تنفيذ أوامر الله كاملة وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى : فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ (الأحقاف ٣٥) ففي هذه الآية يطلب الله من سيدنا محمد أن يصبر في سبيل الدعوة المشاق والذي يحتاج إلى عزيمة مثل الرسل ولا يستعجل الأمر.

الفرائض التي يجب ان تنفذ كاملة، وأساس ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (خير الأمور عوازمها ) أى فرائضها التي عزم الله عليك بفعلها، وروى عن ابن مسعود أنه قال : (إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يجب أن تؤتى عزائمه) "قال أبو منصور. عزائمه فرائضه التي أوجبها الله وأمرنا بها.

كما يقصد بالعزم الحق والواجب، ففي حديث الزكاة يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أداها ماتجراً فله أجره، ومن منعها فإنها أخذوها وشطر ماله عَزَمَةً من عَزَمَاتِ اللَّهِ لا يحق لمحمد ولا لآل محمد منها شيئاً "عزيمة من عزمات الله أى حق من حقوق الله وواجب من واجباته، لا يجب التفريط أو السماح فيه.

(١٧) د / سيد نوح " المرجع السابق "، صفحة ٢٥ - ٢٧.

(١٨) ابن منظور، "لسان العرب المحيط" مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٧٦٩.

ومعايير العزم ليس تراخيص ولا مسموحات لأنها تتعلق بأساسيات الإسلام ومنها العقيدة، وكما يقول سيد قطب "لا يجوز أن تكون موضع مساومة، وحساب للربح والخسارة ومتى آمن القلب بالله فلا يجوز أن يدخل عليه مؤثر من مؤثرات هذه الأرض، فلأرض حساب، وللعقيدة حساب ولا يتداخلان، وليست العقيدة هزلاً وليست صفقة للأخذ والرد فهي أعلى من هذا وأعز" (١٩).

ويستنبط من الفقرات السابقة أن معايير العزيمة هي الحق والفرض والواجب أن يلتزم بها دون تفريط أو مسموحات ولا يجوز أن تكون محل مساومة أو تفريط، ومن أهم مجالات تطبيق معايير العزيمة هو جانب العقيدة ومن أمثلة من التزموا بتلك المعايير سمية أم ياسر وياسر وبلال وحبيب بن زيد الأنصاري وكثير وكثير ممن صبروا وثبتوا ولم ينحرفوا ولم يؤيدوا الباطل.

#### رابعاً : معايير الرخصة :

يقصد بالرخصة التخفيف في أداء الأعمال، والرخصة في الأمر خلاف التشديد وترخيص الله للعبد في أشياء أي خفها عنه<sup>(٢٠)</sup>

ويقصد بالرخصة اصطلاحاً التخفيف والمسموحات في حالة عدم الاستطاعة، يقول الله تبارك وتعالى : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ (٦٥)الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ (الأنفال ٦٥ - ٦٦). فيفهم من هذه الآيات أن الأصل في ميزان القوى بين المؤمنين الصابرين الذين يفقهون وبين الكافرين الذين لا يفقهون هو واحد لعشرة، وفي حالة الضعف فإن هذه النسبة هي واحد لاثنتين، أي أن الله خفف وأعطى مسموحات في المعيار في حالة ضعف الطاقات والإمكانات.

ومن نماذج المعايير التي تتضمن رخص هي معايير الصيام في حالة المرض والسفر وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى : فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ (البقرة ١٨٥)

وكذلك التخفيف في الصلاة في السفر وهو ما يطلق عليه فقها القصر وهو أداء الصلاة الرباعية ركعتين، وأصل ذلك قول الله تبارك وتعالى : وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ (النساء ١١).

ولقد حث رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاستفادة من الرخص التي منحها الله لعباده فقال " إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه".

ويستنبط من الفقرات السابقة أن هناك معايير في الإسلام تتضمن مسموحات وحكمة ذلك التخفيف والتيسير بسبب ضعف الإمكانيات والطاقات، وعند الضرورة والتي تقاس بقدرها، ومجال تطبيق المعايير ذات الرخص في مجال العبادات والمعاملات ولقد ذكر آنفاً بعض النماذج لذلك.

(١٩) سيد قطب "في ظلال القرآن" المجلد الرابع، طبعة دار الشروق، صفحة ٢١٩٦.

(٢٠) ابن منظور، "لسان العرب المحيط" مرجع سابق، المجلد الأول، صفحة ١١٤٦.

خامساً : معايير أخرى :

هناك أنواع أخرى للمعايير وهى عبارة عن تفريعات للمعايير الأساسية السابقة، فعلى سبيل المثال يمكن تقسيم معايير المعاملات إلى نوعين أساسين هما :-

١- معايير الكسب وتقوم على الأسس الآتية :

أ- الكسب الطيب.

ب- ربط الكسب بالجهد.

ج- ربط الكسب بالمخاطر.

٢- معايير الإنفاق وتقوم على الأسس الآتية :

أ- الاستفادة.

ب- ربط النفقة بالعائد.

ج- ربط النفقة بالمسئول عنها.

د- وسطية الإنفاق لا إسراف ولا تقتير.

هـ- تجنب النفقات التى لا يقابلها عائد.

و- تجنب النفقات الترفيحية .

ل- تجنب النفقات غير المشروعة.

أغراض المعايير فى الإسلام

تتمثل اهم أغراض المعايير فى الإسلام فى الآتى :-

١- تعتبر معايير الأداء هدفاً يسعى كل فرد أن تكون تصرفاته وأفعاله طبقاً لها، فهى تعتبر المرشد إلى الطريق المستقيم، كما تعتبر النموذج الذى يحتذى به، ومن ناحية أخرى تساعد المعايير على حسن أداء العمل وفقاً لما ينبغى أن يكون، ولقد أكد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : (صلوا كما رأيتموني أصلى ) "أى من يريد أن يحسن عمله، فعليه أن يقتدى بأقوال وأفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك بأفعال الخلفاء الراشدين ومن والاهم بإحسان.

٢- تستخدم معايير الأداء فى قياس الأشياء ووزنها، وكذلك فى تقييم الأعمال والتصرفات وذلك حتى يحصل كل ذى حق على حقه بالقسط، ولقد أشار الله سبحانه وتعالى إلى ذلك فقال : "ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً، وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين" (الأنبياء : ٤٧) ولقد اهتم أولى الأمر فى صدر الدولة الإسلامية بوضع المعايير والأوزان لتكون أساس المعاملات فى الأسواق.

٣- تساعد المعايير فى تقدير احتياجات أداء الأعمال مقدماً، فعلى سبيل المثال فى ضوء معايير الإنتاج والاستهلاك قام سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام بتقدير إنتاج السنوات الرخاء من الانتاج الزراعى وتقدير مقدار ما يستهلك وما يدخر للسنوات العجاف وكذلك تقدير ما يدخر لغرض التقاوى،

ولقد صور القرآن ذلك على لسان سيدنا يوسف قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابًّا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ (٤٧) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَحْصِنُونَ (٤٨) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ (يوسف ٤٧ - ٤٩)

ولقد أشار الله سبحانه وتعالى إلى دور المعايير في تقدير الاحتياجات فقال تعالى : وَبَارَكْ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ آيَاتٍ (فصلت ١) وقال جل شأنه : وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا (الفرقان ٢)

٤- تساعد معايير الأداء في مجال المتابعة والرقابة، فعن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المعياري المقدر سلفاً، يمكن قياس الانحرافات، ودراسة أسبابها بواسطة أسلوبين أساسيين هما : "الرقابة الذاتية ، والرقابة بواسطة

وتتمثل الرقابة الذاتية في الإسلام في أن يقوم الفرد بمقارنة أدائه الفعلي بالأداء الذي يجب أن يكون بنفسه وذلك للتأكيد من أنه يسير وفقاً لمعايير المحددة سلفاً وبيان الانحراف عن الطريق المستقيم ودراسة تحليل سببه ووسائل علاجه وأساس الرقابة الذاتية في الإسلام هي وجود القلب الحي اليقظ الذي يؤمن صاحبه بأن الله سبحانه وتعالى يراقبه في كل الأحوال وأصل ذلك قول الله تبارك وتعالى : وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (الحديد ٤)، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (... اعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه، فإنه يراك) (رواه مسلم)، كما يؤمن بأن الملائكة تسجل كل أعماله مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى : مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ (ق ١٨) وتتمثل الرقابة بواسطة الغير في أن يقوم الغير بمراقبة أعمال وسلوك وتصرفات الفرد بصفة عامة وذلك عن طريق مقارنتها بما يجب أن يكون وبيان أخطائه وانحرافاته وتقديم التوصية والنصيحة له وبيان سبل الاهتداء إلى الطريق المستقيم، ومن أهم وسائل الرقابة بواسطة الغير ما يلي :-<sup>(٢٢)</sup>

أ- جماعة الأمرين بالمعروف والناهين عن المنكر طوعية (جماعة غير رسمية).

ب- جماعة الأمرين بالمعروف والناهين عن المنكر التابعين لولى الأمر (جماعة رسمية).

ج- رقابة القضاء الإداري مثل نظام ولاية المظالم ونظام الحسبة.

د- الرقابة الإدارية والمالية وهو ما يطلق عليه بنظام التحقيق أو التفتيش.

وتعتمد هذه الوسائل في مجال المتابعة والرقابة على وجود معايير وقواعد محددة مقدماً، وعن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالمحدد مقدماً يتبين الانحراف الذي يحلل ويعرف مسبباته وتقدم التوصيات والنصائح.

٥- تساعد معايير الأداء في تقييم الأداء وتقرير الثواب والعقاب، وهذا يعتبر مكملاً للنقطة السابقة، وتقييم الأداء في الدنيا يتمثل في إبداء الرأي العام عن أفعال وسلوك وتصرفات الإنسان ويتم ذلك بواسطة نفسه ويعقب ذلك الاطمئنان والأمن وانسراح الصدر أو اللوم والجزر، أو يتم بواسطة الغير والذي يقوم بتقرير الثواب والعقاب،

(٢١) د / حسين حسين شحاتة، الرقابة على الأداء في الفكر الإسلامي" بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس بعنوان (الرقابة المالية

والاقتصادية وتقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية، المنظم بمعرفة الجمعية المصرية للإدارة المالية، أبريل ١٩٧٨ - القاهرة - صفحة ٤ وما بعدها.

(٢٢)



تمثل النتائج السابقة الإطار الفكرى العام لمعايير الأداء فى الإسلام واللى تعتبر الركيزة الأساسية لإعداد المعايير المتخصصة لكافة أنشطة الحياة، هذا ما سوف نناقش فى مبحث تالى معايير النفقات ودورها فى مجال ضبط وترشيد الإنفاق مع الإشارة السريعة للنواحى التطبيقية المعاصرة لها.

## المبحث الرابع : المبادئ الإسلامية للرقابة

تقوم الرقابة في الفكر الإسلامي علي المبادئ الآتية :

### مبدأ محاسبة المسئولية :

كما هو معروف تقوم الرقابة علي أساس مبدأ محاسبة المسئولية والذي يتلخص في أن كل شخص منوط بالقيام بعمل ما وفقاً لبرنامج مخطط وبذلك يصبح هذا الشخص مسئولاً عن تأدية هذا العمل في ضوء المناهج المرسومة وهناك مسئوليات عدة للمسئولية وقد أوضح الفقه الإسلامي أهمية هذه المسئولية في سير أمور الناس وتنظيم معاملاتهم إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته " .

وظاهر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كل فرد يعتبر مسئولاً عن أعماله وأعمال متبوعيه وأنه يجب أن يعرف كل شخص حدود عمله وواجباته حتى لا يدان ، وتعتبر حدود مسئولية العمل هذه هي بمثابة المعايير المحددة مقدماً سواء كانت محددة مباشرة من أحكام القرآن الكريم أو مستنبطة منه ومن أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وإجماع أهل العلم والرأي .

ولقد طبق مبدأ محاسبة المسئولية في بيت المال حيث حددت الاختصاصات للقائمين علي شئونه ووضحت مهام كل فرد علي النحو التالي :

وزير بيت المال: يختص بالنظر ببيت المال

ناظر بيت المال: ينفذ توصيات الوزير ويرفع إليه تقارير عن حركة الأمور كما يشارك الوزير في النظر في بعض الأمور والتصرف في المشاكل .

كاتب بيت المال: يشرف علي تسجيل معاملات بيت المال وفقاً لتوصيات الناظر .

شاهد بيت المال: يختص بالشهادة علي متعلقات ديوان بيت المال نفياً وإثباتاً .

المستوفي : يختص بضبط متعلقات بيت المال .

عامل بيت المال: يختص بكتابة حسابات بيت المال وتنظيمها .

الصيرفي : يختص بقبض وصرف الأموال .

مبدأ الواقعية في وضع معايير الأداء :

من المعروف أن معايير الرقابة يجب أن تكون واقعية يمكن تحقيقها ويعني ذلك أن تكون وسطاً تتضمن بعض المسموحات التي تعتبر خارجة عن إرادة الإنسان بأن تكون المعايير واقعية علمية ممكنة التحقيق ونجد الشريعة الإسلامية أوضحت ذلك في عديد من النواحي ولا سيما في عملية الإنفاق فقد ورد في سورة الإسراء قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ (الإسراء: ٢٩)

ويتضح من هذه الآية أن الإنسان لا يجب أن يسرف في الإنفاق ولا يكثر فيه لأن كلا الوضعين لا يحقق الهدف وهو السعادة للبشر بل يجب أن يسير في الأمر الوسط ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ ( الفرقان: ٦٧) .

هذا فضلاً عن أن الشريعة قد أوصت باتباع الأمور الأكثر عدالةً في تحديد التكاليف والأسعار فقد ورد في سورة سبأ قوله تعالى: ﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (سبأ: ١١) ، ويعني ذلك أن الله سبحانه وتعالى يوصي نبيه داود عند صنع الدروع أن تكون حلقاتها متناسبة وليست كبيرة أو صغيرة لأن هذا يعني محاربة الإسراف عند حدوثه فإذا كانت الحلقات أكبر من المعيار المقدر لها فإنها في هذه الحالة تستلزم خامات أكثر من اللازم وهذا يحدث إسراف وإذا كانت الحلقات أقل من اللازم فهذا كان يستلزم مواد أقل إلا أنه سيترتب عليه ضياع يتمثل في عدم صلاحية الدرع للاستخدامات وذلك يكون خسارة وهذا هو المقصود بلفظ وقدر أي اقتصر دون إسراف أو تقتير .

وفي هذا الخصوص ينبه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلي أنه يجب عند تحديد مهام العاملين أن نأخذ في الاعتبار إمكانياتهم وطاقاتهم ولا يجب أن نحملهم ما لا طاقة لهم به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا تحملوهم ما لا يطيقون" وقد ورد في تفسير الآية ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) لا يكلف العباد من أعمال القلب أو الجوارح إلا وهي في وسع المكلف وفي مقتضى إدراكه وبنيته ويقول جعفر بن أبي طالب في هذا الخصوص ما كلف الله نفساً فوق طاقتها ، ولا تجود يد إلا بما تجد التفسير المحاسبي المعاصر لهذا البيت يجب أن تكون معايير الأداء وفقاً لطاقة العنصر البشري وأن تكون الخطط في ضوء الإمكانيات المتاحة . وتخلص الفقرات السابقة إلي أنه عند وضع معايير الأداء والخطط يجب أن تكون واقعية ممكنة التحقيق وفي ضوء طاقات المنفذين والإمكانيات المتاحة .

### مبدأ التصحيح الفوري للانحرافات :

من طبيعة العنصر البشري النسيان والخطأ فهذان أمران لا مفر منهما وهذا مستنتج من قول الله جل شأنه : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ (البقرة: ٢٨٦) ، ولكن علي الفرد إذا اخطأ أو انحرف عن المعايير المحددة له مقدماً أن يصحح المسار فوراً وأن يعمل علي عدم الوقوع في مثل هذه الأخطاء مرةً أخرى ، والنقطة التي يجب التركيز عليها هي وجوب الاعتراف بالخطأ وطلب العفو والسماح وعدم العودة له وهذا أفضل سبل العلاج لأن إخفاء الخطأ يسبب مشاكل حيث يصعب علاجه في حينه وان عدم معرفة سبب الخطأ لا يمكن من العلاج السليم .

وملخص القول أن الفكر الإسلامي يعترف بالانحرافات ولكن يهتم جداً بالعلاج الفوري السريع لها ويتم العلاج بواسطة الفرد أولاً عن طريق المحاسبة الفورية وهذا مصداقاً لقول القائل: (حاسب نفسك قبل أن تحاسب) ، أو بواسطة الأمرين بالمعروف والناهيين عن المنكر المتطوعين وهذا مصداقاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من رأي منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان " ، أو بواسطة المحتسب المكلف من الوالي أو الخليفة .

وقد طبق مبدأ التصحيح الفوري أفضل تطبيق في صدر الدولة الإسلامية فكان المحتسبين يقومون بعلاج الانحرافات أولاً بأول ويرفعون التقارير اللازمة إلي أولى الأمر لدراستها كما كانت تعد تقارير في بيت المال عن الانحرافات التي كانت تحدث عند مطابقة المحصل من الأموال من كل بلد أو ولاية بما كان يجب أن يحصل ثم بيان المستحقات ..... إلخ ، وكانت عمليات المطابقة تتم بالنسبة لكافة بنود الإيرادات والمصارف تفصيلاً وعلي فترات قصيرة .

ونخلص من هذا المبدأ أن الفكر المحاسبي الإسلامي يهتم بالعلاج الفوري للانحرافات قبل أن تستفحل وأفضل سبل تنفيذ ذلك هو الفرد الذي صدر منه الانحراف ذاته فإن لم يتم ذلك بواسطة الفرد فبواسطة الآخرين بالمعروف والناهين عن المنكر المتطوعين فإن لم يتم ذلك بواسطة هؤلاء فالمحتسب المكلف التابع للوالي أو الخليفة .

#### مبدأ الشمولية :

كانت الرقابة علي المعاملات في الفكر الإسلامي تغطي كل أوجه الحياة مصداقاً لقول الله جل شأنه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيداً ﴾ (النساء: ٣٣) ولفظ كل شيء يعني كل أوجه الأنشطة سواء كانت متعلقة بالعبادات أو المعاملات ، ومن ناحية أخرى فقد كان في صدر الدولة الإسلامية نظام للرقابة يغطي جميع المعاملات الدنيوية منها علي سبيل المثال ما يلي :

نظام الرقابة علي إيرادات ومصاريف بيت المال .

نظام الرقابة علي الموازين والمكاييل .

نظام الرقابة علي الأسعار والجودة في الأموال .

نظام الرقابة علي تنفيذ التعليمات الصحية في المنتجات المصنعة .

.....إلخ .

#### مبدأ الشورى في مصنع المعايير :

يهتم الفكر الإسلامي بالنواحي السلوكية للعنصر البشري في جميع المعاملات ولا سيما فيما يتعلق بالنواحي المعنوية فقد امرنا الله سبحانه وتعالى أن نطبق مبدأ الشورى في جميع الأمور التي تتعلق بأمر الجماعة بصفة خاصة وقد طبق هذا المبدأ في مجال الرقابة عند وضع معايير الأداء التي يجب أن يسير عليها المسلمون في معاملاتهم مع غيرهم وهذا المبدأ مستنتج من قول الله جل شأنه : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ (آل عمران: ١٥٩) .

#### مبدأ الحكمة والموعظة الحسنة والجدل في تحليل وعلاج الانحرافات :

عند تحليل الانحرافات وبيان أسبابها وعلاجها يجب علي المراقب المحتسب أن يعتمد في أداء وظيفته علي الحجج البالغة والأدلة المقنعة وليس علي التعنت والتسلط لأنه يقدم آراء إلي المنفذين في صورة نصائح ممزوجة بالترغيب والترهيب وليس بالزجر والتأديب والتوبيخ وكشف الأخطاء وجرح شعور الناس حيث الموعظة الحسنة تؤدي إلي آثار موجبة منها تأليف القلوب هذا بالإضافة إلي أن الحوار البناء سواء عند مناقشة الانحرافات أو علاجها هو أساس العلاقة بين المحتسب وبين المنفذين وفي هذا الخصوص يري المفكر الإسلامي سيد قطب أن النفس البشرية لها كبرياؤها وعنادها وهي لا تزال عن الرأي الذي تدافع عنه إلا بالرفق والجدل بالحسنى هو الذي يظاً من هذا الكبرياء الحساسة ويشعر المجادل بأن ذاته مصونة وقيمتها كريمة . وفي هذا الخصوص أيضاً نذكر قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تحديد مهام المحتسب إما بعثت عمالي إليكم ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم وقيموا بينكم دينكم فإذا اجتهد الراعي في إصلاح دينهم وديناهم بحسب الإمكان كان من أفضل أهل زمانه وكان من أفضل المجاهدين في سبيل الله .

إن الحلقة الأخيرة من مراحل الرقابة هي تقرير الثواب أو العقاب ويتولى المحتسب أو من ينوب عنه باتخاذ القرار المتعلق بذلك وأساس هذا القرار هو العد ويجب أن لا يتأثر هذا القرار بالعلاقات الشخصية أو بالعواطف وغير ذلك وفي هذا الخصوص يري بن تيميه أن العدل هو قوام العالمين لا تصلح الدنيا والآخرة إلا به .

### خطوات الرقابة في الفكر الإسلامي :

لا تختلف خطوات أو مراحل الرقابة علي المعاملات عن مثيلاتها المعاصرة كما أنها تتشابه تماماً مع خطوات الرقابة الروحية وهذه الخطوات هي :

وضع مجموعة من المعايير وتتمثل في القواعد والمبادئ التي تنظم المعاملات علي اختلاف أنواعها وكما سبق الإيضاح يتولي وضع هذه المجموعة أولي الأمر وفقاً للمصادر الرئيسية للتشريع الإسلامي وهي القرآن والسنة وما أجمع عليه أئمة الفكر الإسلامي من السلف الصالح .

متابعة التنفيذ أولاً بأول للتأكد من أن الأفراد ينفذون المعايير السابق وضعها وتقديم الإيضاحات والإرشادات التي تساعد في هذا المجال وتسجيل نتائج التنفيذ ويتولي ذلك أجهزة معينة يختلف شكلها وطبيعتها عملها حسب مجال عملها ويطلق علي الشخص الذي يقوم بعملية المتابعة هذه المحتسب.

قياس الانحرافات ويتم ذلك عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بما كان محدداً من قبل ويتم ذلك بواسطة المحتسب. التقرير عن الانحرافات ومعالجتها في ضوء التقارير التي كان يقدمها المحتسب أو الشخص المنوط بعملية الرقابة ويتم تقييم الموقف واتخاذ القرارات المصححة للانحرافات.

### التقرير علي الانحرافات وتقييم الأداء في الفكر الإسلامي

يتولى من يقوم بعملية المتابعة وتحديد الانحرافات بإعداد تقارير تقدم إلي أولي الأمر وذلك لاتخاذ القرار الصحيح فبالنسبة لنظام الحسبة كان يقوم معاوئي المحتسب في فرض العقوبات علي المنحرفين علي القواعد والمبادئ المقررة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بكسر إناء به خمر كما روي عن عمر بن الخطاب ؓ أنه أراق اللبن الذي غش بالماء ومزق ثوباً من الحرير رآه علي ابن الزبير فقال له الزبير ؓ : أفزعت الصبي فقال سيدنا عمر لا تكسوهم بالحرير.

وبالنسبة لبيت المال كانت تعد التقارير مختلفة منها علي سبيل المثال التقارير الشهرية وكان يطلق عليها الختمة الشهرية والسنوية وكان يطلق عليها "الختمة الجامعة" وكانت توضح هذه التقارير الإيرادات الواردة إلي الديوان مفصلة حسب الجهات الواردة منها وحسب أنواعها مقارنة بأصول الأموال وهي المقررة (المقدرة) أصلاً علي الجهات والمضاف وهي أبواب المال التي ترد من جهات لم يكن مقدراً أن ترد منها .

ويتبين من ذلك أن هذه التقارير لا تختلف عن تقارير تقييم الأداء المعاصرة حيث تتضمن مقارنة البيانات الفعلية بالمحددة مقدماً وذلك لتساعد أولي الأمر في اتخاذ القرارات المصححة للاختلافات .

وأيضاً من أهم التقارير التي كانت تعد في صدر الدولة الإسلامية تقريراً عن مبيعات ديوان بيت المال وكان يتضمن بيانات عن الأصناف المباعة وسعر كل صنف وقيمتها والباقي من مبيعات الفترة السابقة الذي للديوان مقارناً بما كان يجب أن يسدد وهذا التقرير لا يختلف عن تقارير المبيعات المعاصرة التي تعد لتقييم نشاط مركز التسويق.

## أساليب وأجهزة الرقابة :

من مقومات الرقابة أن توجد أجهزة معينة تتولى مسئولية الرقابة علي المعاملات فمثلاً بعد وضع المعايير التي تعتبر أهدافاً وأداة قياس ووجود أجهزة تتابع التنفيذ للتأكد من أنه يتم وفقاً لما يجب أن يكون ومعرفة الانحرافات فوراً والعمل علي تجنبها قبل وقوعها وإن كانت لا محالة واقعة فيجب البحث عن مسبباتها للعمل علي تفاديها مستقبلاً.

و لا يكون الباحث مغالياً عندما يقول أن الشريعة الإسلامية قد اهتمت بأجهزة وأدوات الرقابة علي المعاملات وسبقت المفكرين المعاصرين في هذا المجال وما نظام الحسبة المعروف في الإسلام إلا مثلاً قوياً معبراً عما يقرره الباحثون إلا أن في مؤلفاتهم عن الرقابة وأجهزتها وتتمثل أساليب الرقابة علي المعاملات في الله والضمير والملائكة وجماعة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر المتطوعين بالإضافة إلي تلك الأساليب كان هناك جهاز للرقابة يتبع الخليفة أو الوالي أو القاضي وكان يطلق عليه جهاز الحسبة وكانت مهمته الأساسية القيام بوظائف عملية الرقابة وسوف نناقش طبيعة هذا الجهاز بشئ من التفصيل من التفصيل في الصفحات التالية .

## نظام الحسبة في الإسلام :

الأساس في الشريعة الإسلامية هو الرقابة الذاتية أي رقابة الضمير سواء فيما يتعلق بالعبادات أو المعاملات ولكن لأسباب حماية المجتمع من الأفراد الذين لم يتأثروا بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة والذين لم تتكون عندهم الرقابة الذاتية أو الذين ماتت ضمائرهم وفسدت قلوبهم تطلب الأمر إنشاء جهاز رقابة ليمنع مثل هؤلاء من الوقوع في الخطأ أو الاقتراب منه وتبصيرهم بما يجب أن يقوموا به وقد أطلق علي جهاز الرقابة هذا نظام الحسبة.

## تعريف نظام الحسبة :

يتمثل نظام الحسبة في الإسلام في وجود قواعد ومناهج يجب أن يسير عليها البشر وأجهزة تتولى الرقابة علي تنفيذ تلك المناهج.

ويري الدكتور إسحاق موسى الحسيني " إن نظام الحسبة يعتمد علي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأن هذا النظام منبثق من الإسلام نفسه إذ أنه قائم علي القواعد الشرعية والاجتهاد العرفي وقد نما نظام الحسبة بنمو المجتمع الإسلامي حتى أصبحت نظاماً دقيقاً فريداً " .

بينما يري الإمام الغزالي " أنها عبارة عن المنع عن المنكر لحق الله صيانة للممنوع عن مقارنة المنكر ويؤكد الإمام الغزالي إلي أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بقوله أن ذلك هو القطب الأعظم في الدين وهو المهتم الذي بعث الله له النبيين أجمعين ولو طوي بساطه وأهمل عمله وعلمه لتعطلت النبوة واضمحلت الديانة وعمت الفترة وفسدت الضلالة وشاعت الجهالة وانتشر الفساد واتسع الحرب وخربت البلاد وهلك العباد ولم يشعروا بالهلاك إلا يوم الفتأ " .

وقد تمثل نظام الحسبة في وجود مناهج مرسومة والمحتسب هو الذي يتولى منع الانحرافات والإخبار عنها وإيقاع الجزاء وقد شمل نظام الحسبة جميع مظاهر الحياة الدينية والدنيوية كما شمل الأخلاق الفردية والقيم الاجتماعية والمعاملات ويركز الباحث عرضه في هذا النظام لما يختص بالمعاملات.

تكشف نظام الحسبة في الإسلام عن قواعد المعاملات فأول ما يلاحظ أن تلك القواعد عامة يقصد بها جميع الناس دون تمييز في الدين أو المنصب فليس للخليفة أو القاضي أو أرباب الولاية امتياز وللمحتسب أن يحتسب عليهم جميعاً ولا فرق بين المسلم والذمي في المعاملة فكلاهما مكلف بتنفيذ ما عليه من واجبات وأخذ ما له من حقوق حسب الشرع والعهد .

وأساس المعاملات جميعها مراقبة الله والحكم بين الناس بالعدل والمحافظة علي أموال الناس والمتاجرة بالأمانة والصدق وما إلي ذلك من قواعد نص عليها الشرع ، ويجب أن يكون للمحتسب أجهزة الرقابة فقيهاً عالماً بأحكام الشرع حراً عدلاً ذا رأي وصراحة وخشونة في الدين وعلم بالمنكرات الظاهرة .

### نطاق نظام الحسبة :

من أمثلة القواعد التي نص عليها الشرع ويجب علي المحتسب الرقابة علي تنفيذها ومنع الغير من الوقوع فيها ما يلي :

عدم احتكار الطعام وإلزام التجار المحتكرون ببيعه جبراً

منع الغش في جميع المبيعات وقد وضعت لذلك قواعد غاية في الدقة كان يزن الخياط الثوب الثمين ليرده إلي صاحبه بوزنه وأن يفرد القصاب لحوم الماعز عن الضأن ولا يخلط بينهما وأن لا يخلط القطن جديد القطن بقديمه وأن يتخذ البائع الأبطال والأواني من الحديد وأن يعرف الصائغ المشتري مقدار ما في الحلي المغشوشة من الغش يسك في الكير من الحلي إلا بحضرة صاحبه وأن يقوم المحتسب أحياناً باختيار الكياليين الوزانين إذا اتسع البلد من الأمانة التقاه وان يدفع أجورهم من بيت المال إن اتسع لها.

التأكد من أن أصحاب الصناعات علي علم بكيفية صنعها فمثلاً البزالا ينبغي أن يتجر البزالا إذا عرف أحكام البيع وعقود المعاملات وما يحل له وما يحرم عليه والواجب أن لا يتعاطى الصيرفي في الصرف إلا بعد معرفته بالشرع وأن لا يتعاطى البيطري إلا من له دين يصدره عن التهجم علي الدواب بقصد أو قطع أو كي وينبغي أن يمتحنه المحتسب في علمه ويجب أن لا يتصدى للقصد إلا من اشتهرت معرفته بتشريح الأعضاء والعروق والعضل والشرايين وينبغي للمحتسب أن يأخذ علي الأطباء عهد (مقراط) وأن يحلفهم ألا يعطوا أحداً دواءً مضرًا ولا يركبوا له سما ولا يصفوا التوائم عند أحد من العامة.

وبخصوص تسعير السلع وضعت الشريعة الإسلامية بعض القواعد من أهمها أن يمتنع أرباب السلع عن بيعها للناس بزيادة القيمة المعروفة أو أن يختص بشراء طعام وبيعه فهنا يجب التسعير عليهم بحيث لا يبيعون إلا بقيمة المثل ولا يشترون أعمال الناس بقيمة المثل أو أن يحتاج الناس إلي سلاح الجهاد فعلي أهل السلاح أن يبيعه بعوض المثل أو أن يحتاج الناس إلي الصناعة أو الفلاحة أو الحياكة فيجبر المحتسب أهلها عليها ويقدر لها أجر المثل أو أما احتاج الناس إلي من يصنع لهم آلات الجهاد من سلاح وجسر للحرب وغير ذلك يسعر بأجره المثل .

## ضرورة وجود نظام الحسبة :

ولرب سائل يسأل لم اهتمت المجتمعات الإسلامية بأساليب الرقابة بالرغم ما تتمتع به من قواعد دينية وخلقية سامية ؟

يري الكثير من الفقهاء أن ذلك يرجع إلي الأسباب الآتية :

طبيعة المدن الكبيرة والتي يكثر فيها القاطنون وينحدر إليها الغرباء من التجار مثل اليهود الذين تخلوا عن القيم الدينية والأخلاق الإسلامية بل أنهم قد يؤثروا في بعض الأحيان علي السكان الأصليين .

استفحال الطرف في المدن مما يدفع الناس إلي البعد عن الطرق السلمية للعمل وإلي كسب المال حلالاً أو حراماً .

تفشي المذاهب الهدامة حتى أصبح المجتمع الواحد يتكون من مجتمعات متناحرة يغش بعضها بعضاً.

ضعف أجهزة الرقابة الذاتية مما تستوجب أجهزة أخرى رقابية عليها ذلك لتفشي الرشوة .

انتشار آفات الطبيعة من أوبئة وقحط وما ترتب علي ذلك من انتشار الجوع والفقر واستغلال أصحاب الأعمال العاملين.

مشاكل تطبيق مفاهيم ومبادئ وأساليب الرقابة الإسلامية في الوقت الحاضر :

قد يثير هذا البحث عدة تساؤلات من أهمها :

هل يمكن تطبيق مفهوم الرقابة الذاتية ومفهوم رقابة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر المتطوعين ونظام الحسبة في الوقت الحاضر في الوحدات الاقتصادية في دولة مصر الإسلامية بعدما استقرت النظم الوضعية المستوردة من بلاد الفرنجة ؟

إن الإجابة علي هذا التساؤل صعب ولكن اجتهد وأقول بأنه يمكن إذا صدقت نية أولي الأمر في كافة المستويات في تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع أمور المسلمين وفقاً لمبدأ الشمولية حيث لا يستقيم تطبيق مفاهيم محاسبية إسلامية مع مفاهيم اقتصادية اشتراكية أو رأسمالية ولا يستقيم تطبيق الرقابة الروحية في بيئة لا يؤمن بعض المواطنين فيها بالأديان السماوية.

وعند تطبيق الشريعة الإسلامية سوف تتوفر مقومات الرقابة الذاتية ومن أهمها :

توفر الاحتياجات المعنوية للإنسان المسلم حتى يشعر بكيانه وبقيمته وبأمنه وباستقراره حتى يشعر أنه جزء من المجتمع إذا أصابه عضو تداعي له سائر أعضاء المجتمع بالسهر والحمي ، ومن أساسيات الاحتياجات المعنوية ( الحرية وفقاً للمفهوم الإسلامي ، والشورى وفقاً للمفهوم الإسلامي ).

توفر الاحتياجات المادية للإنسان المسلم وفي المأكل والمشرب والملبس والمأوي.

وجود نظام للحواجز مبني علي العدل والمساواة.

## فهرس المحتويات

المبحث الأول : منهج وأساليب الرقابة وتقييم أداء الأفراد.....	١
نشأة فكرة الرقابة.....	١
مفهوم الرقابة على الأداء.....	١
مراحل الرقابة.....	٢
مقومات نظام الرقابة الفعال.....	٢
مستويات الرقابة على الأداء.....	٣
أساليب الرقابة على الأداء الفعلى.....	٣
تمهيد.....	٥
مفهوم القوائم المالية.....	٥
الأسس المحاسبية لإعداد القوائم المالية :.....	٦
قائمة الدخل :.....	٧
مفهوم وهدف قائمة الدخل.....	٧
نموذج قائمة الدخل في المنشآت الصناعية.....	٧
قائمة الدخل في المنشآت التجارية.....	٩
قائمة المركز المالى.....	١٠
قائمة التغيرات في حقوق الملكية.....	١٣
قائمة تدفق الأموال.....	١٣
المبحث الثالث : معايير الرقابة وتقييم الأداء في الإسلام.....	٣٠
مدلول المعيار لغة :.....	٣٠
مدلول المعيار في القرآن الكريم :.....	٣٠
مدلول المعيار في السنة النبوية :.....	٣١
تعريف المعيار في الإسلام :.....	٣٢
ذاتية معايير الأداء في الإسلام.....	٣٢
أنواع معايير الأداء في الإسلام.....	٣٧
أولاً : معايير العبادات :.....	٣٧
ثانياً : معايير المعاملات :.....	٣٨

٣٩.....	ثالثاً : معايير العزائم (العزيمة) :
٤٠.....	رابعاً : معايير الرخصة :
٤١.....	خامساً : معايير أخرى :
٤١.....	أغراض المعايير في الإسلام .....
٤٥.....	المبحث الرابع : المبادئ الإسلامية للرقابة .....
٤٥.....	مبدأ محاسبة المسؤولية : .....
٤٥.....	مبدأ الواقعية في وضع معايير الأداء : .....
٤٦.....	مبدأ التصحيح الفوري للانحرافات : .....
٤٧.....	مبدأ الشمولية : .....
٤٧.....	مبدأ الشورى في مصنع المعايير : .....
٤٧.....	مبدأ الحكمة والموعظة الحسنة والجدل في تحليل وعلاج الانحرافات : .....
٤٨.....	خطوات الرقابة في الفكر الإسلامي : .....
٤٨.....	التقرير علي الانحرافات وتقييم الأداء في الفكر الإسلامي .....
٤٩.....	أساليب وأجهزة الرقابة : .....
٤٩.....	نظام الحسبة في الإسلام : .....
٤٩.....	تعريف نظام الحسبة : .....
٥٠.....	نطاق نظام الحسبة : .....
٥١.....	ضرورة وجود نظام الحسبة : .....
٥١.....	مشاكل تطبيق مفاهيم ومبادئ وأساليب الرقابة الإسلامية في الوقت الحاضر : .....
٥٢.....	فهرس المحتويات .....